جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم المالية و المحاسبة

الموضوع :

أهمية استخدام القوائم المالية في فحص التقارير المالية المرحلية

دراسة حالة المقاطعة التجارية لشركة نفطال بالمدية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص: محاسبة

إعداد الطالبين :

- نابي محمد صديق
- تيتري فتح الدين

إشراف الأستاذ:

- ميسوم بوشنافة

الاسم	اللقب	الدرجة العلمية	الصفة
محمد	بن عيشوش	أستاذ محاضر " أ"	رئيسا
ميسوم	بوشنافة	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا
محمد الأمين	**زاهي**	أستاذ محاضر " أ"	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

شكر و تقدير

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل

" فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ ۚ كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ۖ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ**"**

سورة يوسف الآية 76

وقال رسول لله صلي لله عليه وسلم ":من صنع إليكم معروفاً فكافئوه ,فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه "

اعترافا منا بالجميل نتقدم بجزيل الشكر الحامل لكل معاني الامتنان و العرفان إلى الأستاذ المشرف **"ميسوم بوشنافة"** الذي أحاطنا بالرعاية وحسن التوجيه فكان نعم الموجه والمرشد، فنسأل الله العظيم أن يحفظه ويجزيه عنا كل خير.

كما لا ننس جميع الأساتذة الأكارم الذين ساعدونا عند طلبنا العون منهم ولم يبخلوا علينا بالنصائح والتوجيهات القيمة، نذكر منهم **الأستاذ محمد بن عيشوش** ، **زاهي محمد الأمين** ، **الأستاذ كمال مولوج** ، **الأستاذ كريم يرقي** ، والشكر موصول إلى أعضاء اللجنة على تفضلهم وقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم لشكر لكل من ساهم في إتمام هذا العمل كما من قريب أو من بعيد.

نابي محمد صديق

تيتري فتح الدين

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله .. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. و نصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى أبي رحمه الله

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يسكنك فسيح جناته وستبقى كلماتك نجوم أهتدي كما اليوم وفي الغد وإلى الأبد..

إلى أمي الحبيبة .

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى أخي العزيز وأختي الغالية

الذين كانوا يضيئون لي الطريق ويساندونني.

إلى كل أصدقائي وزملائي في الدراسة أو خارجها الذين إذا ذكرهم لن تكفيهم صفحاتي.

إلى كل أحبة في الله الذين بهم تنار حياتي.

نابي محمد صديق

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ..ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله .. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. و نصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى أبي

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لتر ثمار قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي كما اليوم وفي الغد وإلى الأبد..

إلى أمي الحبيبة .

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي.

إلى أخي العزيز وأختي الغالية

الذين كانوا يضيئون لي الطريق ويساندونني.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة سواء من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة تشجيع أو بابتسامة أو بكلمة طيبة.

تيتري فتح الدين

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية استخدام القوائم المالية في فحص التقارير المالية المرحلية، وهذا من خلال تناولنا للجانب النظري لكل من عرض و إعداد القوائم المالية و أبعاد التحليل المالي وأهم نسبه ومؤشراته وكذا التقارير المالية المرحلية حسب المعايير المحاسبية الدولية و المعايير الدولية للإبلاغ المالية و ، ومن أجل الوصول إلى نتائج الدراسة قمنا بدراسة ميدانية من خلال تحليل القوائم المالية باستعمال مختلف أساليب وأدوات التحليل المالي من أجل إعداد التقارير المالية المرحلية للفترة الممتدة لسنتي 2018 و 2019 للفرع التجاري لشركة نفطال بالمدية.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها أن القوائم المالية التي تم فحصها بأدوات التحليل المالي لها قدرة على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها، وكذا قيام المؤسسية بإعداد تقارير مالية مرحلية تمكنها من معرفة مدى فعالية خططها الإستراتيجية ، وفي حالة وجود انحرافات تتمكن من معالجتها وإيجاد الحلول قبل القيام بإعداد القوائم المالية السنوية ومعرفة ما الذي يمكن أن يرفع من الأداء المالي للمؤسسة و يساعد في اتخاذ القرارات السليمة .

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، التقارير المالية المرحلية، النسب المالية ، التحليل المالي، اتخاذ القرارات.

Abstract :

This study aims to know the extent of the importance of using the financial statements in examining the interim financial reports, and this is through our discussion of the theoretical aspect of each of the presentation and preparation of the financial statements, the dimensions of the financial analysis and its most important ratios and indicators, as well as the interim financial reports according to international accounting standards and international financial reporting standards. In order to reach the results of the study, we conducted a field study by analyzing the financial statements using various methods and tools of financial analysis in order to prepare the interim financial reports for the period extending for the years 2018 and 2019 For the commercial branch of Naftal company in Medea.

Through this study, several results were reached, the most important of which is that the financial statements that were examined with the financial analysis tools have the ability to know the financial position of the institution and its performance, as well as the institution preparing interim financial reports that enable it to know the effectiveness of its strategic plans, and in the event of deviations it can address And finding solutions before preparing the annual financial statements and knowing what can increase the financial performance of the institution and help in taking the right decisions.

Key words: financial statements, interim financial reports, financial ratios, financial analysis, decision-making.

فهرس المحتويات

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير وإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	IV - I
قائمة الجداول و الأشكال	VI - V
قائمة الملاحق	VII
قائمة الرموز المستخدمة	VIII
مقدمة :	أ- ح
الفصل الأول : عرض القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية	28-2
تمهيد :	2
المبحث الأول : ماهية القوائم المالية	3
المطلب الأول : لمحة عن المعيار IAS1 عرض القوائم المالية	3
المطلب الثاني : تعريف القوائم المالية و خضائصها	5-4
المطلب الثالث : مستخدمي القوائم المالية وأهدافها	7-6
المبحث الثاني : أسس وإجراءات عرض القوائم المالية	8
المطلب الأول : أسس واعتبارات إعداد القوائم المالية	13-8

المطلب الثاني : القوائم المالية الأساسية	20-13
المطلب الثالث : الفرق بين القوائم المالية و التقارير المالية.	21
المبحث الثالث : دور القوائم المالية في ترشيد القرارات	22
المطلب الأول : التحليل المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية	22
المطلب الثاني : مؤشرات التوازن المالي كأداة لتحليل القوائم المالية	23
المطلب الثالث : النسب المالية كوسيلة لفحص القوائم المالية	27-24
خلاصة الفصل :	28
الفصل الثاني : التقارير المالية المرحلية وفق معايير إعداد التقارير المالية الدولية	
تمهيد :	30
المبحث الأول : الإطار العام للتقارير المالية	31
المطلب الأول : مفهوم التقارير المالية	34-31
المطلب الثاني : أنواع وتصنيفات التقارير المالية	37-35
المطلب الثالث : جودة التقارير المالية	40-38
المبحث الثاني : ماهية التقارير المالية المرحلية	41
المطلب الأول : مفهوم التقارير المالية المرحلية	45-41
المطلب الثاني : أهمية و أهداف التقارير المالية المرحلية	47-45

المطلب الثالث : مستخدمو التقارير المالية المرحلية	49-48
المبحث الثالث : عرض و إعداد التقارير المالية المرحلية و مساهمتها في إتخاذ القرارات.	50
المطلب الأول : إعداد التقارير المالية المرحلية	52-50
المطلب الثاني : مكونات و محتويات التقارير المالية المرحلية	54-52
المطلب الثالث : جودة التقارير المالية المرحلية و دورها في اتخاذ القرارات	56-55
خلاصة الفصل :	57
الفصل الثالث : دراسة ميدانية للمقاطعة التجارية لشركة نفطال بالمدية	
تمهيد:	59
المبحث الأول: البطاقة الفنية لشركة نفطال	60-59
المطلب الأول : نشأة مؤسسة نفطال	61-60
المطلب الثاني : لجان و فروع وإمكانيات مؤسسة نفطال	67-63
المطلب الثالث : تعريف المقاطعة التجارية لنفطال بالمدية وهيكلها التنظيمي	69-67
المبحث الثاني : عرض القوائم المالية في شركة نفطال بالمدية	70
المطلب الأول : عرض الميزانية المالية لسنتي 2018 و 2019 لشركة نفطال بالمدية	73-70
المطلب الثاني : عرض جدول حسابات النتائج لسنتي 2018 و 2019 لشركة نفطال بالمدية	76-74
المطلب الثالث: عرض جدول التدفقات النقدية لسنتي 2018 و 2019 لشركة نفطال	79-76

بالمدية	
المبحث الثالث : تحليل محتوى القوائم المالية لإعداد التقارير المالية المرحلية	79
المطلب الأول : تحليل محتوى الميزانية و جدول حسابات النتائج لشركة نفطال بالمدية	82-79
المطلب الثاني : تحليل محتوى قائمة التدفقات النقدية لشركة نفطال بالمدية	83-82
خلاصة الفصل :	84
خاتمة :	89-86
قائمة المراجع	96-91
الملاحق	105-98

فهرس

الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	مؤشرات التوازن المالي	23
(1-2)	نسب الهيكلة و الربحية (المردودية)	24
(1-3)	نسب السيولة، النشاط، التمويل.	25
(1-4)	جدول النسب المالية لقائمة الدفقات النقدية	27
(3-1)	جانب الأصول لميزانية 2018 و2019	71-70
(3-2)	جانب الخصوم لميزانية 2018 و 2019	75-73
(3-3)	جدول حسابات النتائج لسنتي 2018 و 2019	78-76
(3-4)	جدول قائمة التدفقات النقدية لسنتي 2018 و 2019	79-78

قائمة الاشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
2-1	أنواع التقارير المالية	36
3-1	الهيكل التنظيمي العام لشركة نفطال	62
3-2	الهيكل التنظيمي للمقاطعة التجارية لنفطال بالمدية	69

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	شكل الميزانية (أصول)	98
2	شكل الميزانية (خصوم)	99
3	شكل جدول حسابات النتائج	100
4	شكل جدول سيولة الخزينة	101
5	شكل جدول تغير الأموال الخاصة	102
6	الميزانية المالية لشركة نفطال بالمدية لسنتي 2018 و 2019	103
7	جدول حسابات النتائج لشركة نفطال بالمدية لسنتي 2018 و 2019	104
8	جدول التدفقات النقدية لشركة نفطال بالمدية لسنتي 2018 و 2019	105

قائمة الرموز المستخدمة

الرمز	المعنى
IAS	المعايير المحاسبية الدولية
IFRS	المعايير الدولية للإبلاغ المالي

مقدمة عامة

تمهيد:

بعد ظهور العولمة الاقتصادية و انتشار تكنولوجية المعلوماتية، جاء دور العولمة المحاسبية و المالية، في تحرير رؤوس الأموال و سهولة تنقلها بين الدول، فأصبحت الفرص واسعة للمستثمرين لمضاعفة إمكاناتهم الاستثمارية، غير أنّ هؤلاء أصبحوا يبحثون عن الضمانات الواجب توفيرها في المحيط الاقتصادي المرغوب الاستثمار فيه، وأضحى التحكم في ذلك العنصر مرتبط بما تتضمنه القوائم المالية من معلومات ذات جودة معلوماتية كفيلة بإعطائهم صورة صادقة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ، و من أجل ذلك وجب الخروج إلى فكرة إنتاج قوائم مالية سهلة المقارنة و تتميز بصفتي الملائمة و المصداقية، حيث سعت العديد من المنظمات المهنية المحاسبية الدولية في خوض غمار وضع معايير محاسبية على المستوى الدولي، و لعلّ أهم هذه الهيئات مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي قام بإصدار المعايير المحاسبية الدولية و الإبلاغ المالي (IFRS, IAS) بعد أن حظيت باعتراف عدد كبير من دول العالم .

ولاستخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية من جهات متعددة مثل المدققين الداخليين والخارجين والجهات الضريبية والمستثمرين و مراكز الدراسات والأبحاث، استدعى ذلك أن تتوفر خاصيتا الملائمة والموثوقية في المعلومات الواردة في التقارير المالية بجودة عالية لضمان صحة و دقة القرارات المبنية على هذه المعلومات المتوفرة.

ونظرا للتغيرات السريعة لحركة الاقتصاد وحاجة مستخدمي القوائم المالية إلى المعلومات الملائمة لم تعد التقارير المالية السنوية كافية لاتخاذ القرار لذا توجه ممارسي المحاسبة إلى وضع تقارير مالية أقل من سنة من أجل تقييم المركز المالي للمؤسسة ونتائج نشاطها.

حينها أقر المجلس المحاسبي الدولي بتشكيل فترات مالية قصيرة(شهر، ربع سنة، سداسي)يتم إعداد خلال هذه الفترات بما تسمّى بالتقارير المالية المرحلية والتي تعدّ مصدرًا مهما آخر للمعلومات و التي تتصف بالملائمة والتوقيت المناسب الذي تتمتع به تلك المعلومات بالنسبة للأطراف المستفيدة منها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

يتم تصميم إجراءات القياس التي ينبغي إتباعها في التقرير المالي المرحلي لضمان موثوقية المعلومات الناتجة والإفصاح عن جميع المعلومات المالية المهمة المتعلقة بفهم المركز أو الأداء المالي للمؤسسة بشكل مناسب ،كما أنّ عمليات القياس في كل من التقارير المالية السنوية والمرحلية تستند غالبا إلى تقديرات معقولة.

لقد قمنا بإجراء دراسة حالة حول مؤسسة نفطال و التي تعتبر الرائدة في الوطن في مجال نقل وتوزيع المنتجات المتمثلة في المواد البترولية ومشتقاتها ، لذلك كان من الضروري البحث عن كيفية القيام بإعداد التقارير المالية و علاقتها بالقوائم المالية المرحلية ،وحتى يتسنى لنا معرفة أكثر لدور المحاسبة في المؤسسة اتجهنا نحو طرح الإشكالية التالية :

الإشكالية : ما مدى مساهمة التقارير المالية المرحلية في اتخاذ القرارات المالية في شركة نفطال ؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1- كيف يتم إعداد و عرض القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية وفق المعايير المحاسبية الدولية ؟

2- على أي أساس يتم إعداد التقارير المالية المرحلية ؟

3- كيف يتم تحليل محتوى التقارير المالية المرحلية في شركة نفطال ؟

ومن خلال الأسئلة الفرعية نقوم بوضع الفرضيات التالية :

الفرضيات :

الفرضية الأولى : يكمن أن تعد القوائم المالية وفق مبادئ و فروض يصدرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية والتي من خلالها يتضح الوضع المالي للمؤسسة .

الفرضية الثانية: يتم إعداد القوائم المالية المرحلية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (34)بحيث يهدف هذا المعيار إلى وصف محتوى التقارير المالية المرحلية من أجل تصحيح الانحرافات و اتخاذ القرارات.

الفرضية الثالثة: يتم تحليل المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المرحلية في شركة نفطال باستخدام النسب المؤشرات المالية التي من شأنها أن تصحح الإنحرافات التي تحدث خلال السنة .

أهمية البحث : تتمثل أهمية هذه الدراسة في مدى أهمية القوائم المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تلعب دورا هاما في اتخاذ القرارات الرشيدة ،و كذلك متابعة التحليل المستمر للتقارير المالية التي تطلع عليها مختلف

الجهات المستفيدة سواءا كانوا مستثمرين أو مقرضين، وحرصهم على انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

أهداف البحث :

* محاولة إنجاز بحث يثري معلومات الطالب حول كيفية استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية و كيفية قراءة التقارير المالية قراءة علمية و اقتصادية.

* معرفة الأثر الذي يمكن أن تحدثه التقارير المالية المرحلية من خلال إعدادها قبل نهاية السنة المالية .

* معرفة سير نظام العمل في قسم المالية و المحاسبة في شركة نفطال الذي من شأنه أن يعطي صورة حقيقية عن واقع العمل الميداني في المؤسسات الاقتصادية.

دوافع اختيار الموضوع : من أسباب اختيار الموضوع هو :

- الميول الشخصي إلى دراسة هذا الموضوع، وحب الاطلاع على دراسات الحديثة .
- رغبة في تطوير معارفنا في التحليل والمحاسبة والتعمق في فهمها أكثر.
- قلة الدراسات في الجزائر عن التقارير المالية المرحلية .
- معرفة الآليات المطبقة و المستخدمة في معالجة الوثائق المحاسبية في المؤسسة .

منهجية البحث :

للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات المتبناة كان من الضروري إتباع المنهجين التاليين:

1- **المنهج الوصفي :**يخص الجانب النظري الذي قمنا فيه بتعريف مختلف المصطلحات، المفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في تطبيقنا العملي.

2-**المنهج التحليلي :**يخص الجانب التطبيقي الذي نعمل من خلاله على إسقاط مختلف معارفنا النظرية في الواقع العملي، واستخلاص النتائج التي تمكننا من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

متغيرات البحث : يمكن حصر متغيرات الدراسة في متغير تابع وهو : التقارير المالية المرحلية و سندرس تغيرها باستخدام المتغير المستقل و هو القوائم المالية.

الحدود المكانية و الزمانية للبحث :

- الإطار الزماني :للدراسة بُعد زماني الذي يشمل سنة 2018 ، وسنة 2019 وهي الفترة التي نراها مناسبة لتطبيق معارفنا المتعلقة بتحليل القوائم المالية المرحلية.

- الإطار المكاني :الإطار المكاني الخاص بتطبيق دراستنا النظرية كان في مؤسسة نفطال و فرعها التجاري بالمدية، حيث تتوفر في هذه المؤسسة على أغلبية الشروط التي يتطلبها موضوعنا.

صعوبات البحث :

* قلة الكتب المتوفرة للاستناد عليها في الجانب النظري خاصة من حيث إعداد التقارير المالية المرحلية.

* وجود اختلاف كبير بين الباحثين حول الإطار النظري للموضوع مما أدى إلى اختصاره.

* عدم إفصاح مؤسسة نفطال عن تفاصيل عملها و استحالة الحصول على بعض الوثائق و المستندات المحاسبية .

* الجائحة العالمية و المتمثلة في وباء كوفيد 19 الذي ساهم في عرقلة سير عملنا الميداني داخل مؤسسة نفطال.

* صعوبة التواصل بين الطالبين في حد ذاتهما وصعوبة التنسيق مع الأستاذ المشرف نظرا لإجراءات الحجر الصحي.

◄ الدراسات السابقة :

من خلال اطلاعنا على مختلف الدراسات على مستوى الوطن و وجود قلة المراجع التي درست موضوع استخدام القوائم المالية لفحص التقارير المالية المرحلية ، ومع هذا قررنا الاستناد إلى دراسات قريبة من بحثنا والمتمثلة في:

● **الدراسات العربية :**

1- دراسة جوان جاسم خضير العبيدي تحت عنوان **:" إطار مقترح لإعداد التقارير المالية المرحلية ومراجعتها دراسة تحليلية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" .** ،2009.

تمحورت هذه الدراسة حول مشكلة افتقار الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية إلى إطار محدد لإعداد التقارير المالية المرحلية ومراجعتها. وتوصلت الدراسة إلى :

أن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية تعد من أهم المصادر هذه المعلومات فائدة أكبر عندما يتم الإعلان عنها في التوقيت المناسب لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصالح في الشركات ، كذلك تتجسد خاصية التوقيت الملائم للمعلومات المحاسبية في تقديم ونشر تلك المعلومات قبل أن تتقادم وتفقد قدرتها في التأثير على عملية اتخاذ القرارات.

2- دراسة طارق فايز سكيك بعنوان **"أثر المعلومات التي يتم الإعلان عنها في التقارير المالية المرحلية على كل من أسعار الأسهم وحجم تداولها للشركات المدرجة في سوق فلسطين"، 2010)**

عالجت هذه الدراسة أثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق التقارير المالية المرحلية للشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، كما أظهرت الدراسة مايلي:

- للمعلومات الموجودة في التقارير المالية المرحلية دور مهم لترشيد القرار الاستثماري؛

- المعلومات الموجودة في التقارير المالية المرحلية يتم توفيرها في الوقت المناسب و بالتالي فهي أكثر ملاءمة من الانتظار إلى نهاية العام؛

- التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بالمحتوى والشكل العام، واشتراك جميع القطاعات بنفس البنود المطلوب إظهارها في التقرير المرحلي؛

- أظهرت النتائج بأن الميزانية العمومية وقائمة الدخل للفترة المرحلية الحالية والسابقة تعد من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر.

3- دراسة عمر سيدي و ربيع مروة تحت عنوان**: " أثر فحص القوائم المالية المرحلية على سوق الأوراق المالية (من وجهم نظر المجتمع السوري) ،2011.**

هدف هذا البحث إلى دراسة فحص القوائم المالية المرحلية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية في سورية (سوق دمشق للأوراق المالية)، باستخدام المؤشرات الإحصائية الملائمة توصل البحث إلى مايلي:

- لكي يعتمد المستثمرون على المعلومات الواردة في القوائم المالية المرحلية يجب أن يتم فحصها من قبل مراجع حسابات خارجي مستقل.

- يعتبر توفير المعلومات المحاسبية الدقيقة والسريعة والتي توفرها القوائم المالية المرحلية المصادق عليها للشركات المدرجة شرط أساسي لتحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية.

- توجد علاقة بين توافر المعلومات المحاسبية الدقيقة والسريعة عن الشركات المدرجة في السوق وبين أسعار وحجم تعاملات الأوراق المالية فيها.

4- دراسة طير الويزة، سايغي باهية فريال تحت عنوان **: " فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري ، البويرة " ،2014/ 2015 .**

خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي :

- تحليل القوائم المالية التي تساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة والضعف للمؤسسة؛

- رأس المال العامل موجب خلال السنتين وهذه الوضعية تعتبر إيجابية لأن المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مع بعض السلبية أيضا لأن رأس المال العامل فائض من الأموال المجمدة غير المستغلة ؛

- المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائنيها مما يسمح لها بالحصول على الديون عند الحاجة .

● **الدراسات الأجنبية:**

1- دراسة **Abdul Rahman & Ismail**، 2012. بعنوان:

"The Wealt of Information from Quarterly Financial Reports in Malaysia

تطرقت هذه الدراسة إلى المساهمة بهدف تطوير بورصة ماليزيا والمنظمات المهنية الأخرى في ماليزيا ومناقشة التقارير المالية المرحلية، فضلا عن ذلك فأنها تقوم بفحص واختبار ثروة المعلومات من التقارير المالية المرحلية في ماليزيا وضمن فقرات تقييم سعر السهم في وقت الإعلان . وبصوره محدده فأن الدراسة قامت بفحص واختبار فيما إذا كان مستوى التقارير المالية المرحلية والتغيرات التي تحصل في الأرباح لها تأثير على تقييم سعر السهم للشركة .

قامت باستخدام فحص واختبار المعلومات ومحتواها من إعلانات التقارير المالية المرحلية وقد كشفت هذه الدراسة أن الشركات المدرجة في ماليزيا لها الكثير من المعلومات المعلنة في التقارير المالية المرحلية ولكل المتطلبات .

2- دراسة **Majumder &Others**، 2012. تحت عنوان :

"Perceptions of Bangladeshi Investors on the Usefulness of Interim Financial Reports"

تقدم هذه الدراسة نصيحة إلى المستثمرين البنغلادشيين على فائدة التقارير المالية المؤقتة حيث أنها أعطت دليلا بأن التقارير المالية المؤقتة تعد مفيدة أكثر من التقارير السنوية وأن الدراسة وجدت بأن المستثمرين البنغلادشيين يعتمدون على التقارير المالية المؤقتة لتخمين النتائج السنوية القادمة ، والربح لكل سهم في السنة الجارية.

وتقترح هذه الدراسة بأن أهمية إعداد التقارير المالية المؤقتة تعتمد على نوع وأهمية المعلومات التي يحتاجها المستثمرين.

وأخيرا استنتجت الدراسة أن التقارير المالية المؤقتة تهيئ فهم أهمية كل المعلومات التي تقدمها هذه التقارير إلى المستثمرين .

3- دراسة **Alsharairi & others**، 2015 بعنوان :

Interim Financial Reporting and Compliance with IAS 34: The Case of the Jordanian Financial Sector

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث في طبيعة ممارسة IFRS، وما إذا كان مستوى الإفصاح في التقارير المالية المؤقتة ،فقد تم جمع البيانات من التقارير المالية المرحلية لعدد 104 شركة مدرجة في بورصة عمان (ASE) للسنة المالية 2012. أستخدم الباحثون مؤشرا بحثا يحتوي على 21 بندا يتعلق بالإفصاح العام و الإفصاحات الفنية المطلوبة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 (التقارير المالية المرحلية). أظهرت النتائج أن 75.2 % من الشركات متوافقة مع متطلبات الإفصاح العام من مؤشر البحث، و 85.1% متوافق مع متطلبات الجزء الفني. وأشارت النتائج أيضا عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القطاع الفرعي للشركة ومستوى الإفصاح العام والخاص بالمعيار في تقاريرها المالية المؤقتة. على العكس، لا توجد علاقة بين عمر الشركة المالية وحجمها ومستوى الإفصاح العام والخاص بالمعيار في التقارير المالية المؤقتة .

** تتميز دراستنا بكيفية معرفة الأثر الذي تحدثه القوائم و التقارير المالية المرحلية في التقارير المالية خلال السنة و مدى مساعدتها في إعددا القوائم المالية السنوية في آخر السنة عبر معرفة الدور الأساسي الذي تقوم به التقارير المالية المرحلية في إتخاذ القرارات الرشيدة.

هيكل البحث : لقد قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى ثلاث فصول ، و يتمثل الفصل الأول في معرفة مفهوم القوائم المالية ومختلف أنواعها وتحديد طرق قياسها و تقييمها بواسطة المؤشرات و النسب المالية ، ثم تطرقنا في الفصل الثاني الذي يحتوي على الإطار العام للتقارير المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية و كذلك طرق الحكم على جودتها التي من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات، و يتمثل الفصل الثالث في دراسة الجزء النظري لمؤسسة نفطال الذي يكمن في هيكلها التظيمي و بعض إمكانياتها ، مع إبراز الجانب التطبيقي لإعداد القوائم المالية و تحليل التقارير المالية المرحلية في مؤسسة نفطال.

الفصل الأول :

عرض القوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية

تمهيد:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن وضعية نشاط المؤسسة بحيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، كما يمكن لهذه المعلومات أن تقيس التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية والتي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرار، كما تعتبر أيضا محصلة النشاط المعلوماتي في المؤسسة خلال السنة المالية التي تعلق بها القوائم المالية، وكذلك تعتبر ملخصا كميا للعمليات والأحداث المالية.

والقوائم المالية هي نتاج فكر محاسبي تم التوصل إليها من خلال الحاجة الضرورية والماسة التي ظهرت لممارسي مهنة المحاسبة، باعتبار وظيفتها الأساسية هي تزويد المستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين وأصحاب المصالح من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بهم.

ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي :

المبحث الأول : ماهية القوائم المالية.

المبحث الثاني : تعريف القوائم المالية و خصائصها.

المبحث الثالث: دور القوائم المالية في ترشيد القرارات .

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم إلى قسمين:

- القوائم المالية الأساسية وأخرى مكملة أو ملحقة، ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية.

المطلب الأول: لمحة عن المعيار IAS1 عرض القوائم المالية

يهدف هذا المعيار إلى عرض البيانات المالية للأغراض العامة في شكل كشوف محاسبية حتى تكون قابلة للمقارنة مع الدورات المحاسبية السابقة وتحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية، وهذه الأخيرة تتكون من:

- الميزانية.
- جدول حسابات النتائج.
- جدول تدفقات الخزينة.
- التغيرات في حقوق المساهمين.
- السياسات المحاسبية.

ويطبق هذا المعيار في عرض القوائم والبيانات المالية على كافة المؤسسات بما في ذلك البنوك وشركات التأمين ويتولى مجلس الإدارة أو الهيئة المديرة أو مدراء المالية الإشراف على إعداد وتقديم القوائم والبيانات المالية، ويجب إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية في النشاط، وعلى أساس محاسبة الالتزامات.[1]

[1] شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص126.

المطلب الثاني : تعريف القوائم المالية و خصائصها

أولا: تعريف القوائم المالية

حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصداره المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS01 (عرض القوائم المالية) مجموعة من القوائم المالية وعناصرها والتي تتعلق بصورة مباشرة بقياس الأداء والحالة المالية للشركة ونظرا لأهميتها في تقديم المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات تعددت تعاريفها ومن أهمها:

عرفت القوائم المالية "انها مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم ضرورة عادلة من الوضعية المالية، والأداء والخزينة للشركة في نهاية الدورة وتشمل الميزانية، جدول حساب النتائج قائمة التدفقات والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية وجدول حساب النتائج"[1].

"تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة، وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تغطي فترة معينة من نشاط المؤسسة، وتلتزم المؤسسات بإعداد أربعة قوائم مالية أساسية وهي كالآتي:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة التدفقات النقدية.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية"[2]

ثانيا: خصائص القوائم المالية

هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، حيث أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يجعل القوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة[3]، وتتمثل هذه الخصائص الأساسية في:

---

[1] Stéphan brun, guide d'application des normes IAS/IFRS ceditionberti, Alger, 2011) p10.

[2] طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، ط01، 2010، ص115،

[3] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008، ص50.

- القابلية للفهم والاستيعاب :لا تكون معقدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية ومن السهل فهمها من أغلبية المستندين.[1]

-الملائمة أو الدلالة : حتى تكون المعلومات مفيدة لا بد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصانع القرار، حيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيها يخص المركز المالي والأداء وتعتبر مهمة إذا كان هدفها وتعريفها يؤثر على القرار تساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه.[2]

- المصداقية والعدالة : يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها، ويجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وتعبر بصدق عنا يقصد أن تعبر عنه من عمليات وأحداث تكون كاملة خالية من الأخطاء والحذف حتى لا تصبح مظللة، وتعبر عن المركز المالي بشكل عادل.[3]

- القابلية للمقترنة : قابلية للمقارنة عبر الزمن من أجل تسديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء ومقارنتها مع القوائم المالية لمنشآت أخرى مختلفة حتى يمكن تقسيم مراكزها المالية والتغيرات الحاصلة في المركز المالي.[4]

[1] يحي محمد أبو طالب، معايير التقارير الدولية ونظرية المحاسبة وفقا لأحداث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة الدولية، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص101.

[2] سمير محمد الشاهد ،طارق عبد العال حمادة، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، اتحاد المصادق العربية، 2000، ص20.

[3] امين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبية، منظور التوافق الدولي، دار الجامعية، مصر، 2006، ص83-84.

[4] حسين يوسف قاضي، سمير معذي الريشافي، موسوعة المعايير المحاسبة الدولية، معايير إعداد التقارير المالية الدولية، دار الثقافة، عمان ط1، 2012، ص71.

المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية وأهدافها

أولا: مستخدمي القوائم المالية

يتعدد مستخدمو المعلومات المالية التي يتم عرضها في القوائم المالية التي تساعدهم في ترشيد قراراتهم التي يتم اتخاذها من قبلهم بناء على هذه المعلومات وكذلك تتعدد حاجاتهم من هذه المعلومات بسبب تنوع وتعدد قراراتهم ويمكن تحديد الفئات الرئيسية كما يلي:[1]

***المستثمرون:** إن اهتمام المستثمرين الأساس هو المعلومات حول المخاطر والعوائد المرتبطة باستثماراتهم ويحتاجون المعلومات لمساعدتهم على اتخاذ القرارات ويحتاج المساهمين أيضا معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأرباح المستحقة لهم.

***الموظفون:** يهتم الموظفون بالمعلومات حول استقرار المؤسسة وربحيتها وقدرتها على دفع ورواتبهم وتعويضاتهم في الوقت المناسب.

***المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونهم والفوائد المرتبطة بها في الوقت المناسب.

***العملاء:** يقع اهتمام العملاء حول المعلومات التي تخص استمرارية المؤسسة ومنتجاتها وخدماتها.

***الدولة:** تطلب الدولة من المؤسسة المعلومات يهدف ضبط نشاطات المؤسسة وتحديد السياسات الضريبية وقياس الدخل الوطني وعمليات الإحصاء المختلفة.

***الجمهور:** تؤثر المؤسسة من خلال خلق فرص عمل جديدة وساندة الموردين المحليين وبالتالي فللجمهور مصلحة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة.

ثانيا: أهداف القوائم المالية

إن الغرض من إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير المعلومات حول الوضع المالي للمؤسسة، وأدائها المالي، بالإضافة إلى كشف التدفقات النقدية للمؤسسة، كل ذلك يتطلب أن يكون مفيدا

[1] حسين يوسف قاضي، سمير معذي الريشاني، مرجع سابق ص71.

ونافعا لطبقة واسعة من المستعملين أثناء قياسها بعملية اتخاذ القرارات، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تقدم القوائم المالية المعلومات التي من شأنها أن تعكس (IAS1):

- الأصول.
- الالتزامات.
- حقوق الملاك.
- الأرباح والخسائر بما فيها المكاسب والخسائر.
- التغيرات الأخرى في حقوق الملكية.
- التدفقات النقدية.

مما لا شك فيه أن المعلومات أعلاه مع معلومات أخرى في الملاحظات والهوامش تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ودرجة المخاطر المرتبطة بها[1].

[1] عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد الأول، الجزائر ،جوان 2007، ص13.

المبحث الثاني: أسس وإجراءات عرض القوائم المالية

تشكل القوائم المالية هنا في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، حيث يجب الإشارة هنا إلى أسس إعداد القوائم المالية، والقوائم المالية الأساسية حسب معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الأول: أسس واعتبارات إعداد القوائم المالية

أولا: أسس إعداد القوائم المالية

إن إعداد القوائم المالية يتم وفقا للمبادئ المحاسبية التي تدعى المبادئ المقبولة عموما من قبل المحاسبين والمعنيين بالنظام المحاسبي، بالإضافة إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

إن هذه المبادئ نمت وتطورت وفقا للحاجة والتطبيق والتجربة المحاسبية لسنوات طويلة، حيث يتمثل الهدف منها في إيجاد الأسس التي تقوم عليها مجموعة البيانات التي يتم قيدها بالدفاتر والسجلات والكشوفات المحاسبية[1].

ويمكن تصنيف المبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية كما يلي:[2]

1- مبدأ الإفصاح لخدمة الأغراض المختلفة:

كان اتجاه الإدارة سابقا في الابتعاد عن التوسع في نشر المعلومات حول المنشأة وأنشطتها الاقتصادية حفاظا منها على السرية التي يمتاز بها النشاط الاقتصادي في منشآت الأعمال.

ولكن نظرا لحاجة المجتمع المالي إلى المعلومات عن الشركات فقد ألزمت القوانين المالية والتجارية في بعض دول العالم إدارات الشركات بالإفصاح عن بيانات معينة عدتها الحد الأدنى للإفصاح.

ومع دخول عصر ثورة المعلومات والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة في معالجو المعلومات إلكترونيا في كثير من المؤسسات الاقتصادية الإدارية، وفي مختلف نواحي الحياة، أصبحت المعلومات هي أداة اتخاذ

[1] جلال عبده حسن، الأصول العلمية في القوائم المحاسبية والمالية، ط1، عمان، دار الزهران، 2005، ص55.

[2] دونالد كيسو، المحاسبة المتوسطة ، ترجمة أحمد حجاج ، ط2 ، دار المريخ للنشر و التوزيع ، الرياض، 2003 ، ص86.

القرارات المعقدة التي اقتضتها طبيعة التطور في العصر الراهن، وإن وقوف الإدارة ضد نشر المزيد من المعلومات يجعلها تتعارض مع طبيعة العصر.

وبالتالي فإن عددا من فئات المستخدمين ينتظرون الإفصاح الذي يلبي رغباتهم مثل المستثمرين والمقرضين، والمحللين الماليين، والمكاتب الاستثمارية، والمتعاملين مع المنشأة من عملاء وموردين وموظفين، بالإضافة إلى الأجهزة الحكومية والإدارة نفسها.

وبالتالي فإن الإفصاح يعني إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمنشأة، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية.

ويجب على الإدارة المالية الإفصاح عن المعلومات الهامة، والتي يترتب على عدم الإفصاح عنها تغير واختلاف جوهري في اتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية.

ويأخذ الإفصاح عدة أشكال أقواها إدخال المعلومة في القوائم المالية ضمن تبويب واضح داخل القوائم المالية.

أو على شكل ملاحظات خارج القوائم المالية تشتمل على معلومات رقمية ونصوص تمد مستخدمي القوائم المالية بالأمور التي ظهرت ملخصة في القوائم أو استبعدت منها كليا، ولا يجب النظر إلى هذه الملاحظات على أنها ثانوية، أو ليست ذات مغزى، بل على العكس فهي تحتل مساحة أكثر من المساحات التي تحتلها القوائم نفسها، وغالبا ما تشتمل على معلومات هامة لم تكن لتتوفر لدى القارئ إذا انحصرت معلوماته في القوائم المالية، ومن أمثلة الملاحظات:

وصف السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في قياس العناصر المقرر عنها بالقوائم المالية.

الصفقات الهامة التي أبرمت بين المنشأة وأطراف أخرى.

العلاقة بين المنشأة وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة.

كما قد يأخذ الإفصاح شكل معلومات إضافية تتضمن تفاصيل أو قيم تعرض وجهة نظر مختلفة مثل البيانات والجداول التي توصي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية FASB بإضافتها والتي تظهر تأثير التضخم على القوائم المالية.

2- مبدأ موضوعية القياس:

إن المحاسبة أداة قياس نتائج الأعمال عن فترة معينة، وما القوائم المالية وتفسيراتها إلا نتاج عملية القياس المحاسبي، ولكن تشوب عملية القياس المحاسبي صفة التحكمية إذ بالرغم من كل الضوابط التي تمثلها المبادئ العملية والفروض المنطقية الهادفة إلى توفير الموضوعية في القياس فإنه لم يتم حتى الآن التوصل إلى صياغة محددة دقيقة على المستوى العالمي للقواعد والمبادئ والفروض المحاسبية، الأمر الذي جعل المحاسبين أحيانا يطبقون قواعد القياس المحاسبي بطرق مختلفة تجعل مخرجات النظام المحاسبي تخضع أحيانا لكثير من الاجتهادات التي قد لا يحالفها التوفيق.

كما أن هناك العديد من بدائل القياس المحاسبي المتغيرة، وأساليبها وطرقها، وإن اختلفت البدائل المطبقة يؤدي بالتبعية إلى اختلاف نتائج القياس المحاسبي.

3- مبدأ قابلية المقارنة:

يعد مبدأ قابلية المقارنة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها التحليل المالي والرقابة المالية بغية تقويم أداء المنشآت بمقارنة نتائج منشأتين أو أكثر مع بعضها البعض أو مقارنة بيانات المنشأة نفسها على فترات زمنية معينة.

ولإمكان إجراء المقارنة فإنه لابد من توافر شروط معينة حتى تكون نتائج المقارنة سليمة وذات مدلول مثل توحيد عناوين البيانات ذات المدلول أو المحتوى الواحد، وتبويب البيانات على أسس موحدة، وكذلك توحيد درجة تفصيل البيانات، وأسس التقويم ووحدة القياس وأسس تقدير التدفق.

4- مبدأ الحيطة والحذر:

يعد هذا المبدأ من أبرز الموضوعات المثيرة للجدل بين المحاسبين، ويعود السبب بذلك ليس فقط إلى انقسامهم بين مؤيدين ومعارضين للتكلفة التاريخية كأساس القياس، وإنما أيضا بسبب اختلاف وجهات النظر حول مضمون هذا المبدأ، فتطبيق هذا المبدأ يعني النظر الموضوعية إلى جميع أنواع الأصول سواء كانت ثابتة أو متداولة وإثبات أي تغير في الظروف الاقتصادية إذا كان قابلا للتحقق، ويعني أيضا الشك المنهجي في كافة

العمليات من قبل المحاسب بحيث يتأكد من كل عملية، ويراجع كل قيد أو سجل أو تسوية ليقدم قياسا محاسبيا يتصف بالدقة والموضوعية.

5- مبدأ قابلية التحقق:

يتم اشتقاق هذا المبدأ من فرض الموضوعية في المحاسبة، ويقضي أن تكون البنود في القوائم المالية قابلة للتحقق بمعنى أن تكون قابلة لأن يتم التحقق منها من قبل المحاسب نفسه، أو من قبل شخص آخر.
والبيانات المحاسبية يجب أن تضمن قابلية التحقق سواء كانت معدة على أساس التكلفة التاريخية أو الجارية أو على أساس تنبؤات معينة.

فالقياس المحاسبي المعتمد على التكلفة التاريخية يؤدي إلى بيانات قابلة للتحقق، وذلك لأنها مستندة إلى مستندات الشراء أو الصرف.

والقياس المحاسبي المعتمد على التكلفة الجارية يؤدي إلى بيانات قابلة للتحقق طالما توجد قرائن وأدلة مقبولة عن أسعار السوق في تاريخ إعداد القوائم المالية.

أما بشأن الموازنات التخطيطية والتنبؤات عن أرباح مستقبلية، فإنها يجب أن تكون قابلة للتحقق أيضا والأساس في ذلك هو الافتراضات التي قامت عليها تلك التنبؤات ومدى موضوعيتها.

6- مبدأ الأهمية النسبية:

ويقصد بهذا المبدأ إعطاء تركيز أكبر للعناصر المهمة، وهو مبدأ مشتق من فرض الدورية في المحاسبية، إذ أن الفرض يقضي قيام المحاسب بإجراء القياس في نهاية الدورة المحاسبية للتعبير عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، ويعتبر بند معين هاما نسبيا إذا كان إدراجه أو حذفه سوف يؤثر على، أو يغير من الحكم الشخصي لفرد متوسط المهارة، في حين يكون غير هام نسبيا، ومن ثم غير ملائم إذا كان إدراجه أو حذفه لن يؤثر على متخذي القرار[1].

[1] دونالد كيسو، مرجع سابق ، ص87 ص 88.

ثانيا: عرض القوائم المالية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين:

القسم الأول يحتوي على القوائم المالية أساسية، والقسم الثاني يحتوي على قوائم مكملة للقوائم الأساسية أو ملحقة. ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية[1].

وحسب ما حددته المادة 25 من القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي أنه على كل وحدة اقتصادية تدخل في مجال تطبيق هذا القانون ملتزمة بإعداد قوائم مالية سنويا، وتتضمن القوائم المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية، عدا الوحدات الصغيرة على[2]:

*الميزانية

*حساب النتائج

*جدول سيولة الخزينة

*جدول تغير الأموال الخاصة

*ملحق بين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج

المطلب الثاني: القوائم المالية الأساسية

أولا: الميزانية

أ- تعريف الميزانية : وتعرف أيضا بقائمة المركز المالي أو بقائمة الوضع المالي وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المؤسسة (حقوق الملكية والالتزامات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص28.

[2] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 07-11، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي ، المادة 25، ص5.

(الأصول) وتتكون هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختف بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية، مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي في ذلك التاريخ[1].

تصنف الميزانية بصفة منفصلة بعناصر الأصول وعناصر الخصوم وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول: [2]

*الأصول:

- التثبيتات المعنوية.
- التثبيتات العينية.
- الاهتلاكات.
- المساهمات.
- الأصول المادية.
- المخزونات.
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن، والمدنين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال الإيجابية ومعدلات الخزينة الإيجابية.

*الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص37.

[2] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، المادة 120، ص23.

- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.

- الموردون والدائنون الآخرون

- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)

- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)

- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

لا يمكن إجراء عملية بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم في الميزانية إلا إذا تمت هذه المقاصة على أساس قانونية أو تعاقدية، أو إذا تقرر منذ البداية هذه العناصر (الأصول والخصوم) في نفس الوقت أو أساس قاعدة صافية.

ب- أهمية الميزانية:

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائنها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة، ومن خلال مساهماتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي[1]:

- حساب معدلات العائد

- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة

- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة

[1] سالمي محمد وآخرون، مداخلة بعنوان فعالية معايير المحاسبة الدولية، (IFRS/LAS) للارتقاء بجودة المعلومات المحاسبية وتحقيق متطلبات تحليل الأداء المالي، الملتقى الدولي الخامس حول "دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/LAS) ومعايير المحاسبة الإسلامية"، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، يومي 07- 08 ديسمبر 2014، ص9ص10.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية[1].

ج- شكل الميزانية (انظر الملحق رقم 01 و 02)

ثانيا: حساب النتائج (قائمة الدخل)

والذي من خلاله سوف نحاول التطرق إلى مفهوم جدول حساب النتائج، والمعلومات الدنيا الواجب توفرها في جدول حساب النتائج، وأخيرا شكل جدول حساب النتائج.

أ- مفهوم حساب النتائج

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية، الربح/الكسب أو الخسارة[2].

المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي[3]:

*تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال

*منتجات الأنشطة العادية

*المنتوجات المالية والأعباء المالية

*أعباء المستخدمين

---

[1] دونالدوكيز، جيري ويجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج والسلطان الحمد السلطان، المحاسبة المتوسطة، ج 1، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص224.

[2] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، المادة 230 1، ص24.

[3] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سابق، المادة 230 ، ص24-25.

*الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة

*المخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية

*نتيجة الأنشطة العادية

*العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)

*النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع

*النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة

في حالة حساب النتائج المدمجة:

*حصة المؤسسات المشاركة والمشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية

*حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية

ب- أهمية حساب النتائج

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات الشركة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من[1]:

*تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل

*تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية

*تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه

ج- شكل جدول حسابات النتائج (أنظر الملحق رقم 03)

ثالثا: جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

[1] فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، مذكرة ماجيستر في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005، ص20.

والذي من خلاله سوف نحاول التطرق إلى مفهوم جدول سيولة الخزينة، المعلومات الدنيا الواجب توفرها في جدول سيولة الخزينة، أهميتها، وأخيرا شكل جدول سيولة الخزينة.

أ- مفهوم جدول سيولة الخزينة

يطلق عليه كذلك بقائمة التدفقات النقدية، يقصد بها أنها القائمة التي تعرض المتحصلات النقدية المقبوضات والمدفوعات النقدية من ثلاثة أنشطة، أنشطة التشغيل أنشطة الاستثمار أنشطة التمويل المؤسسة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة[1].

والهدف من هذه القائمة هو إعطاء مسؤولي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد سيول في الخزينة وما يعادلها، وكذلك المعلومات حول استعمال هذه التدفقات[2].

ويقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل خارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئتها (مصادرها)[3]:

*التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة الغير المرتبطة بالاستثمار ولا بالتمويل

*التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن الاقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)

*تدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)

[1] محمد عباس حجازي، قوائم التدفقات النقدية (الإطار الفكري والتطبيقي العملي)، دار النهضة، نسر للطباعة والنشر والتوزيع نسر، 1998، ص 17.

[2] عبد الغني دادن، عبد الوهاب دادن، مداخلة بعنوان الموضوع المالي بالنظام المحاسبي المالي حسب معيار<IAS 32-39 حول الصنف الأول والخامس الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 29 و30 نوفمبر 2011 ،ص 372.

[3] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، المادة 240 ،1، ص 26.

*تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدا وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

وتقدم التدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية بطريقتين إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة[1].

1- الطريقة المباشرة: تتمثل في:

*تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب.....) قصد إبراز تدفق مالي صافي.

*تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل الضريبة الفترة المقصودة.

2- الطريقة الغير مباشرة: تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

*أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (إهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردون....)

*التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)

*التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة....) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا.

ب- أهمية جدول سيولة الخزينة:

تبرز أهمية هذه القائمة في تقييم قدرة الوحدة، الاقتصادية على سداد توزيعات المساهمين والوفاء بالالتزامات ومن النطق انه إذا لم يتوفر القدر الكافي للنقدية لا يتمكن الوحدة من سداد أجور العاملين أو سداد الالتزامات المستحقة عليها أو سداد التوزيعات توضح مصادر النقدية وكيفية استخدامها[2].

كما أنها تقدم المعلومات أكثر وضوحا عن مصادر استخدام الأموال، التي تعرضها كل من حساب النتائج والميزانية بصورة مختصرة جدا، إذ أن تلك القائمتين تعد على أساس الاستحقاق، ولكن لا تعرض أي

[1] ربيع يوسيع العايش وآخرون، مداخلة بعنوان جدول وسيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF)، دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير (ورقلة)، الملتقى الوطني حول "واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 5-6 ماي 2013، ص 8.

[2] وصفي عبد الفاتح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، القياس والتقييم، الإفصاح المحاسبي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص 303.

من القائمتين السابقتين-منفردة أو-مجمعة-الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال فترة[1].

ج- شكل جدول سيولة الخزينة (أنظر الملحق رقم 04)

ثالثا: جدول تغيير الأموال الخاصة (قائمة التغيير في حقوق الملكية)

والذي من خلاله سوف نحاول التطرق إلى مفهوم جدول تغيير الأموال الخاصة، المعلومات الدنيا الواجب توفرها في جدول تغيير الأموال الخاصة، أهميته، وأخيرا شكل جدول تغيير الأموال الخاصة

أ- مفهوم جدول تغيير الأموال الخاصة:

هو حلقة الربط بين حسابات النتائج والميزانية، لكن مع تعدد المصادر في تغيير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره[2]، وقد عرفه النظام المحاسبي المالي بأنه "يمثل جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة تحليل للمحركات التي أثرت في كل عنوان من العناوين المكونة لرؤوس الأموال الخاصة للوحدة خلال الدورة"

وأدنى المعلومات الممكن تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المتعلقة بما يلي[3]:

*النتيجة الصافية للدورة

*تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي سجل أثرها مباشرة في الرأسمال الخاص

*النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح الأخطاء ذات الدلالة

*عمليات الرسملة (زيادة، نقصان، تسديد....)

*توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الدورة

---

[1] فايز زهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص 27.

[2] فايز مهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص 23.

[3] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009،المادة 250 1، ص 26ص27.

ب -أهمية جدول تغيير الأموال الخاصة:

تنبع أهمية جدول تغيير الأموال الخاصة من ربطها بمحاسبات النتائج والميزانية، فتوضح عن التغيير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما ..... التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر.

ج- شكل جدول تغيير الأموال الخاصة (أنظر الملحق رقم 05)

خامسا: ملحق الكشوف المالية:

يشمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الأتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية[1]:

-القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).

-مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

-المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركات الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعادلات.

-المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على صورة وفية.

[1] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 27.

المطلب الثالث: الفرق بين القوائم المالية و التقارير المالية.

إن المحاسبة المالية هي فرع متخصص في المحاسبة ..... المعاملات المالية للشركة بل استخدام إرشادات موحدة، يتم تسجيل المعاملات و تلخيصها و تقديمها في تقرير مالي أو بيان مالي مثل بيان الدخل أو الميزانية، و تصدر الشركات قوائم مالية وفق جدول روتيني، حيث تعتبر البيانات خارجية لأنها تعطى لأشخاص خارج الشركة، مع كون المستلمين الرئيسيين مساهمين، و كذلك بعض المقرضين، أما إذا تم تداول أسهم الشركة علنا، و كذلك بعض المقرضين، أما إذا تم تداول أسهم الشركة علنا، فإن تقاريرها المالية تميل إلى تعميمها على نطاق واسع، و من المرجح أن تصل المعلومات إلى مستندين ثانويين مثل المنافسين و العملاء و الموظفين و منظمات العمل و محللي الإستثمار، لذلك لابد من معرفة الفرق بين القوائم المالية و التقارير المالية.

نظرا لأن البيانات المالية الخارجية يتم إستخدامها من قبل مجموعة متنوعة من الأشخاص بطرق متنوعة فعليه يجب معرفة الفرق بين القوائم المالية و التقارير المالية، حيث ينشئ بالمحاسبة المالية العامة بيان الدخل و الذي يشار إليه أحيانا بإسم نتائج العمليات أو بيان الأرباح أو بيان الربح و الخسارة و كذلك الميزانية يشار إليها أحيانا بإسم بيان المركز المالي، و بيان التدفقات النقدية، و بيان حقوق المساهمين، في حين أن الفرق بين القوائم المالية و التقارير المالية يظهر جليا من خلال أن التقارير المالية تعد مفهوم أوسع من القوائم المالية حيث يتضمن التقرير المالي، التقرير السنوي للشركة إلى المساهمين و تقريرها السنوي إلى هيئة الأوراق المالية و البورصة و بيان الوكيل و المعلومات الآلية الأخرى[1].

[1] www.accountingcoach.com.Retrieved 15.10.2019.eidted

المبحث الثالث: دور القوائم المالية في ترشيد القرارات:

تلعب عملية اتخاذ القرارات دورا أساسيا في أي مؤسسة وتعتبر من المهام والأدوار الأساسية لأي مدير في المؤسسة على اختلاف أنواعها باستخدام نظام المعلومات الذي يساعده في عملية اتخاذ القرارات، ومن أهم هذه القرارات نجد القرارات المالية،

ولتتمكن المؤسسة من معرفة مدى بلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية فهي بحاجة إلى تحسين وضعها المالي باستمرار وتعديل قراراتها المالية المنحرفة، باستخدام التحليل المالي للقوائم المالية واكتشاف نقاط القوة والضعف، حسب ظروف المؤسسة ولهذا سوف نتطرق إلى تحليل القوائم المالية في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

المطلب الأول: التحليل المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية:

أولا: تعريف التحليل المالي:

يعرف التحليل المال للقوائم المالية بأنه: "عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية"[1].

ثانيا: أهداف التحليل المالي: من بين أهم أهداف التحليل المالي نذكر منها :[2]

- وضع تشخيص مالي عام للمؤسسات إجراء فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دور أو دورات متعددة من نشاطها وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية لمختلف الوثائق والبيانات المالية التي تفسر لنا المعطيات من جانبها الكمي والكيفي بإعطاء نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية.

- بواسطة التحليل المالي يمكن أن نحكم على التسيير المالي الماضي، والتوازنات المالية الداخلية بين الربحية والسيولة والقدرة على الوفاء، والمخاطر المالية للمؤسسة

[1] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 71.

[2] مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2012 ،ص 16.

- بواسطة التحليل المالي يمكن الحكم على قرارات الإدارة العامة وكذلك المديريات الفرعية فيما يخص الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح تستخدم كأداة لمراقبة التسيير.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي كأداة لتحليل القوائم المالية:

تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي يضعنا أمام مقارنة بين التوازن من أعلى الميزانية وأسفلها حيث يعتبر التوازن من أعلى الميزانية سهل التحقيق في المؤسسة ويرجع ذلك لكونه يخص العمليات التي تفوق سنة ولأن الوقت يكون في صالح المؤسسة وهو ما يسمح لها بتسديد الديون في تاريخ استحقاقها، أما التوازن من أسفل الميزانية يكون صعبا لان مدة الاستحقاقية تكون قصيرة وبالتالي لا تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد.

تتمثل أهم مؤشرات التوازن المالي في الجدول التالي :

الجدول رقم (1-1) : مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	كيفية الحساب	التفسير المالي للمؤشر
رأس المال العامل الإجمالي FRNG	FRNG= (الأموال الخاصة+الخصوم الغير جارية)- الأصول الغير جارية	يوضح قيمة السيولة في المدى القصير ويعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها، فهو يعطي الصورة الدقيقة عن المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها أو عجزها في ذلك
	FRNG= (الأصول الجارية- الخصوم الجارية)	
احتياجات رأس المال الأعمال BFR	BFR= (الأصول الجارية- أموال الخزينة)- (الخصوم الجارية- المساهمات البنكية الجارية)	يمثل الفرق بين احتياجات الدورة وموارد الدورة هذا الفرق يوضح ما إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى مصادر تمويل ((هامش أمان مالي))

الخزينة الصافيةTN	TN= رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل	هي الفرق بين الدفقات النقدية الخارجة والداخلة (الأموال) من وإلى المؤسسة خلال دورة استغلالية معنية
	أموال الخزينة-المساهمات البنكية الجارية	

المصدر: يزيد تقرارت، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية، العدد 11، الجزء الثاني، الجزائر، 2014 ،ص 133.

المطلب الثالث : النسب المالية كوسيلة لفحص القوائم المالية

إن النسب المالية أدوات معبرة في التحليل المالي تتمتع بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها بوضوح البيانات المالية العادية أو القوائم المالية .

أولا : نسب الهيكلة و الربحية : تتمثل في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-1): نسب الهيكلة و الربحية (المردودية)

البيان	العلاقة	الشرح
نسب الهيكلة		هي من أكثر أدوات المراقبة أهمية، و تساعد في تقييم الهيكل التمويلي للمؤسسة في تاريخ معين، من حيث درجة إعتماده على مصادر التمويل داخلية كانت أم خارجية، كلما قل إعتماد المؤسسة على قروض لتمويل أصولها كلما قل تعرضها للمخاطر فخدمة القروض و الفوائد المترتبة عليها يؤدي إلى إستنزاف موارد المؤسسات من سيولة نقدية لازمة لتشغيل مشروعاتها، لذلك
نسبة قابلية السداد	إجمالي الديون / إجمالي الأصول	
نسبة هيكلة الديون قصيرة الأجل	الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم	
نسبة هيكلة الديون طويلة الأجل	الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم	

		يفضل الإستثمار في مؤسسات تكون قليلة الديون، فهذا قد يكون مؤشرا على الوضع الجيد الذي تتمتع به المؤسسة من حيث السيولة النقدية.
نسبة الربحية (المردودية)		**الشرح**
نسبة المردودية الإقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	إستمرار المؤسسة لفترة طويلة يتوقف على مدى قدرتها على تحقيق الأرباح فنسب الربحية تعتبر المؤشر يدل على قدرة المؤسسة على توليد الارباح من المبيعات و مختلف الأصول.
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	
نسبة مردودية النشاط	النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مرجع ناصر دادي عدون " تقنيات المراقبة في التسيير/ التحليل المالي" الجزء الأول ، دار المحمدية، الجزائر ، 1999،ص43.

ثانيا : نسب السيولة ، النشاط، التمويل : و تتمثل في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-1) : نسب السيولة، النشاط، التمويل.

البيان	**العلاقة**	**الشرح**
نسب السيولة		تتوقف على مقدرة المؤسسة في تحويل أصولها التجارية إلى نقدية و بالسرعة المناسبة، و عادة تسدد الإلتزمات الجارية من الأصول الجارية، و لذلك فإن تحليل المقدرة على السداد يدور أساسا حول تحليل هذه الأصول و مدى قدرتها على القيام بذلك.
سيولة عامة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	
سيولة الأصول	إجمالي الأصول المتداولة / مجموع الأصول	

نسب النشاط		الشرح
معدل دوران مجموع الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	تفيد في تقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات و المطلوبات. أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الموجودات و من ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات، هذه النسب عبارة عن مقارنة بين حجم المبيعات الصافية و حجم الإستثمار في مختلف الأصول.
معدل دوران الأصول غير الجارية	رقم الأعمال / الأصول غير الجارية	
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال / الأصول الجارية	
نسب التمويل		**الشرح**
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية	تعتبر هذه النسب عن السياسية التمويلية المتبعة من طرف المؤسسة، فهي تبين قدرة الأموال الدائمة على تمويل الأصول غير الجارية، أو قدرة رؤوس الأموال الخاصة على تمويل الأصول غير الجارية.
نسبة التمويل الذاتي	رؤوس الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية	
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / إجمالي الديون	
نسبة قابلية السداد	إجمالي الديون / مجموع الأصول	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مرجع: Brahim sansari, analyse financière, maison chihab, bab el oued, Alger, 1996, p46-47.

ثالثا : النسب المالية لتدفقات الخزينة : و تتمثل في الجدول التالي :

الجدول رقم(4-1) : جدول النسب المالية لقائمة الدفقات النقدية

النسبة	العلاقة	الشرح
نسبة كفاية التدفقات التشغيلية	التدفقات النقدية الداخلة ضمن الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجية من الأنشطة التشغيلية	إذا أكبر من 1 نقول أن هناك جودة للمؤسسة و لنوعية الأرباح المحققة .
نسبة النقدية التشغيلية	صافي التدفقات النقدية التشيغلية / النتيجة الصافية	إذا كانت أكبر من 1 معناه النتيجة التي حققتها المؤسسة ساهمت في زيادة صافي التدفقات النقدية التشغيلية .
التدفق النقدي إلى المبيعات	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / رقم الأعمال	إذا كانت تتقرب من 1 نقول أن المؤسسة لديها نوعية و جودة الأرباح المحققة
نسبة العائد على المجودات	صافي التدفقات النقدية التشغيلية / مجموع الأصول	تكون هذه النسبة بين 20 %و 40 % أما إذا فاقت 50 % نقول أن هناك سيولة غير مستغلة .
نسبة التغطية النقدية	صافي التدفقات النقدية التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الإستثمارية و التمويلية	تقارن هذه النسبة مع 1 و تدل على قدرة المؤسسة على تلبية إحتياجاتها الإستثمارية و التمويلية

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن، الطبعة الأولى ، 2012،ص 183.

خلاصة الفصل :

تعتبر القوائم المالية و من المخرجات الاساسية للمحاسبة، حيث يقوم المحاسب بإعداد هذه القوائم بناءا على العمليات وتسجيلها وترحيلها وترصيدها ومن ثم يأتي دور المحلل المالي في تفسير البيانات والأرقام الموجودة في هذه القوائم حتى تستفيد منها جهات مختلفة.

.حيث يقوم التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة القوائم المالية ،والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي ،ولذلك فان نتائج التحليل رهينة لمحتويات القوائم التي يتم تحليلها ،بمعنى أن المعدلات والنسب والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل للقوائم المالية تتأثر بشكل أساسي بالمبادئ المحاسبية التي يتم على أساسها إعداد هذه القوائم ،وبناءا على ذلك فان تبني الجزائر لنظام محاسبي جديد سوف يؤثر على عملية التحليل المالي للقوائم المالية.

الفصل الثاني:

التقارير المالية المرحلية

وفق معايير إعداد التقارير المالية الدولية

تمهيد :

تعتمد التقارير المالية على مجموعة من المبادئ والفروض المتعارف عليها و التي تعد وفقها، بحيث تكون مصدرا للمعلومات المحاسبية التي لها دور مهم في قراءة الوضعية المالية للمؤسسة حيث إن التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يلجأ إليها جميع المستثمرين والدائنين من أجل بناء القرارات الاستثمارية والائتمانية، وذلك لما تحتويه تلك التقارير من معلومات عن التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية ويعتمد مدى الاستفادة من تلك التقارير على مدى جودة تلك التقارير ومدى ملائمة المعلومات التي تحتوي عليها وموثوقيتها.

كما تعتبر التقارير المالية الواجهة الرئيسية التي ينظر إليها المستفيدين منها، حيث يستخدم الأطراف المعنيون المعلومات المالية لتقييم الأداء المالي. و من هنا تبرز في كثير من الأحيان الحاجة إلى إعداد تقارير مالية عن فترة معينة تكون أقصر من الفترة المالية الواحدة و تسمى بالتقارير المالية المرحلية ،حيث كلما كانت جودة المعلومات المتاحة جيدة وغنية وسريعة التوفر كلما سهل الأمر على المستثمرين في اتخاذ قرارات رشيدة ،كل هذا يساعد المؤسسة على تحليل الانحرافات و محاولة تصحيحها خلال السنة، وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة التقارير المالية بشكل عام و التقارير المالية المرحلية بشكل خاص وذلك من خلال ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول : الإطار العام للتقارير المالية .

المبحث الثاني : ماهية التقارير المالية المرحلية .

المبحث الثالث: إعداد و عرض التقارير المالية المرحلية و مساهمتها في اتخاذ القرارات.

المبحث الأول : الإطار العام للتقارير المالية

تعتبر التقارير المالية همزة الوصل بين المؤسسة و مختلف الأعوان الاقتصاديين، حيث تستطيع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة التعرف على مختلف جوانب نشاط المؤسسة من خلال هذه التقارير المالية و الحكم على جودتها و فعاليتها بالإمداد بالمعلومات المفيدة.

المطلب الأول : مفهوم للتقارير المالية

لدى التقارير المالية عدة مفاهيم حيث تطورت في مراحل معينة واتخذت عدة تصنيفات حسب المنظمات المحاسبية الدولية التي أقرت بتحديد معايير العمل بها.

أولا : تعريف التقارير المالية:

قبل التطرق إلى تعريف التقارير المالية سنتطرق إلى تعريف التقرير بصفة عامة.

أ- تعريف التقرير : التقارير هي أداة كشف بيانات ومعلومات وحقائق تعين الإداري وأشخاص آخرين في عملية اتخاذ القرار السليم، كما تحدد مدخلات قد وردت، أو أنشطة قد تمت، أو مخرجات قد صدرت، وهي مقيدة للإداري والفني والاستشاري والمنفذ سواء في مستويات تنظيمية عليا أو وسطى أو دنيا، وسواء كانت على الصعيد المركزي أو اللامركزي ، الداخلي أو المحلي، كما تفيد التقارير الجهات التي تكون مهتمة أو معنية بها فهي الشريان الحيوي الذي يمهد الجسم الإداري أو هياكل المنظمة عامة كانت أو خاصة بأسباب التكافل و التماسك الذاتيين.[1]

ب -التقارير المالية : توجد عدة تعاريف للتقارير المالية نذكر منها ما يلي:

عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولي بأنها عبارة عن تصوير بالأرقام والكلمات لنتائج الأنشطة الاقتصادية في نهاية الفترة المالية، بحيث تمثل معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والتوقعين والمقرضين

[1] عبد القادر الشيخلي، فن كتابة التقارير المالية لا سيما التقارير الإدارية و المالية والفنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004،ص11.

والدائنين وغيرهم من الأطراف الخارجية الذين لا يستطيعون الحصول على المعلومات التي يحتاجوها بشكل مباشر لاتخاذ قراراتهم بشأن تقديم الموارد للمؤسسة، وتقييم أداء المدراء ومجلس الإدارة في استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية[1].

التقارير المالية هي المخرج النهائي للعمل المحاسبي، والذي تعرض بموجبه المؤسسة معلومات مالية للمستخدمين الخارجيين، وتكون مفيدة بشكل رئيسي للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير المواد للمؤسسة لذلك تعمل التقارير على:

- إعداد قوائم أو بيانات مالية ذات أغراض عامة لمستخدمين متنوعين بشكل كبير كي يدركوا وبشكل أفضل كلا من الوضع المالي وأداء الشركة.

- تركز على مقدمي رأس المال، على اعتبار أن العديد من المستخدمين الرئيسيين (المستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين وغيرهم من الدائنين) لا يستطيعون أن يطلبوا من الشركة أن تقدم لهم معلومات بشكل مباشر، ويعتمدون على هذه التقارير للحصول على الكثير من المعلومات المالية.

- تركز على الوحدة الاقتصادية (الشركة). حيث ينظر إلى الشركة على أنها متميزة ومستقلة عن المالكين . إن أصول الشركة ليست أصول المستثمرين والدائنين، و من ناحية أخرى فإن للمستثمرين والدائنين مطاليب (حقوق) على شكل حق ملكية أو حق دين في أصول الشركة.

- تقديم معلومات مفيدة تساعد في صنع قرارات منطقية. عند اتخاذ قرارات كهذه يهتم المستثمرون في تقييم :مقدرة الشركة في خلق تدفقات نقدية داخلية، و مقدرة إدارة الشركة على حماية وتعزيز استثمارات مقدمي رأس المال[2].

---

[1] بن قيدة مريم، بلمخطار اسيا، أثر تطبيق حوكمة البنوك في تعزيز جودة التقارير المالية (دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و البنك الوطني الجزائري بالمدية) ،مذكرة ماستر ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، 2019/2018، ص 45.

[2] نائلة فتحي زكريا، استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الاستثمار، رسالة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة دمشق،2014 ، ص46.

التقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط، ولكنها تمتد لتشمل كذلك الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة، المباشرة أو غير المباشرة، والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، والتقارير المالية للمنشأة قد تشمل معلومات مالية ومعلومات غير مالية ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمنشأة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المنشأة، ويوضح ما سبق أن التقارير المالية مفهوم أشمل من القوائم المالية.[1]

ثانيا: كمية و نوعية المعلومات التي يجب أن تحتويها التقارير المالية :

هناك الكثير من المعلومات التي أن يجب أن تحتويها التقارير المالية و ذلك نظرا لأهميتها كمرجع لاتخاذ القرارات، وهي على النحو التالي :[2]

1- إن نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ليست عاملا مستقلا و لكنها تتأثر بعدد من المتغيرات أهمها حجم أصول الشركة، وعدد المساهمين و عائد الربح، هذا فضلا على تأثيرها بمتطلبات الجهات الرسمية ذات العلاقة حال إعداد التقارير المالية .

2- فيما يتعلق بمحاولة التوصل إلى دليل عملي يتعلق بمدى كفاية المعلومات المعلن عنها من وجهة نظر من يقومون بفحص التقارير المالية (المحاسبون والمراجعون) وكذلك من يستخدمون هذه التقارير المالية (المستفيدون)، فقد اتضح وجود اختلاف بين المحاسبين و المحللين الماليين في درجة أهمية المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها في التقارير المالية. وقد أظهرت بعض الدراسات أن ذلك راجع إلى النقص في وسائل الاتصال بين المستخدمين للمعلومات المحاسبية وبين من يقومون بإعدادها.

3- في تحقيق المعلومات الكافية التي يتطلبها الإفصاح الشامل فإن المحاسب قد يقوم بالمفضلة بين أحد أمرين يختصان بنوعية وتحديد نوعية وكمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وهما :

- الإفصاح عن قدر كاف من التفاصيل المختلفة .
- اختصار و تركيز المعلومات حتى يتيسر فهمها واستيعابها.

[1] محمد كمال أبوعجوة، طارق عبد العال حماد، الطرق المحاسبية و التقارير المالية، ، القاهرة، مصر، 2011، ص16.

[2] محمد سامي راضي، **تحليل التقارير المالية (محاسبي- مالي- ائتماني)**، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2016، ص32ص33.

ولا شك أن التفصيل الشديد في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية قد يترتب عليه صعوبة استيعابها أحيانا يسبب اللبس في هذه المعلومات . من ناحية، كما أنه ينبغي الأخذ في الاعتبار تكلفة إعداد و استخدام هذه المعلومات من ناحية أخرى[1].

ثالثا: الغرض من إعداد التقارير المالية

قد نشرت لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1989"إطار العمل المفاهيمي له بعنوان "إطار العمل الإعداد وعرض القوائم المالية"، كما أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أن الغرض من هذا الإصدار هو تقديم المفاهيم التي يستند إليها إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين من خلال :[2]

- مساعدة المجلس في تطوير معايير المحاسبة مستقبلا؛
- الدعوة للتوفيق بين معايير المحاسبة، و مساعدة واضعي المعايير القوميين؛
- مساعدة معدي القوائم المالية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية؛
- مساعدة المراجعين (المدققين) في تشكيل رأي حول ما إذا كانت القوائم المالية تتماشى مع المعايير الدولية؛
- مساعدة المستخدمين في تفسير القوائم المالية المعدة تماشيا مع المعايير الدولية ؛
- تزويد الأطراف بالمعلومات عن مدخل المجلس في صياغة معايير المحاسبة الدولية.

[1] محمد سامي راضي، مرجع سبق ذكره، ص33.

[2] سليم بن رحمون، " تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد-دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة "،مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2013/2012، ص74.

المطلب الثاني : أنواع و تصنيفات التقارير المالية

تملك التقارير المالية عدة أنواع و تصنيفات نظرا لتعدد الجهات المستفيدة منها و تنوع أنشطة المؤسسة.

أولا : أنواع التقارير المالية

تنقسم التقارير المالية إلى قسمين و هما على النحو الآتي :

أ-تقارير خاصة: تعد استجابة لطلب معين (قيمة مردودات المبيعات خلال فترة معينة).

ب-تقارير عامة: تعد وفق معايير المحاسبة والتقارير الدولية المتعارف عليها ليطلع عليها كل ذي علاقة بالمنشأة أو كل مهتم بأمورها وتتمثل في تقارير القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، وهذه التقارير قد تكفي المطلع عليها أو تجيب على تساؤلاته حول المنشأة وقد يحتاج إلى مزيد من التحليل والمقارنة للتعرف على واقع المنشأة بشكل أدق ويتم ذلك من خلال تحليل القوائم المالية.

حيث أن التقارير المالية تتكون من القوائم المالية الأربعة (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية) بالإضافة إلى معلومات إضافية أخرى، وذلك في شكل قوائم إضافية (قوائم مالية معدلة وفق المستوى العام للأسعار (محاسبة التضخم أو قوائم مالية معدة وفق تكلفة الاستبدال وفي شكل كشوف تفصيلية مثلا (إهتلاك الأصول الثابتة، أو تفاصيل إجماليات المصارف الإدارية) أو ملاحظات بالبنود التي توردها القوائم المالية السابقة .

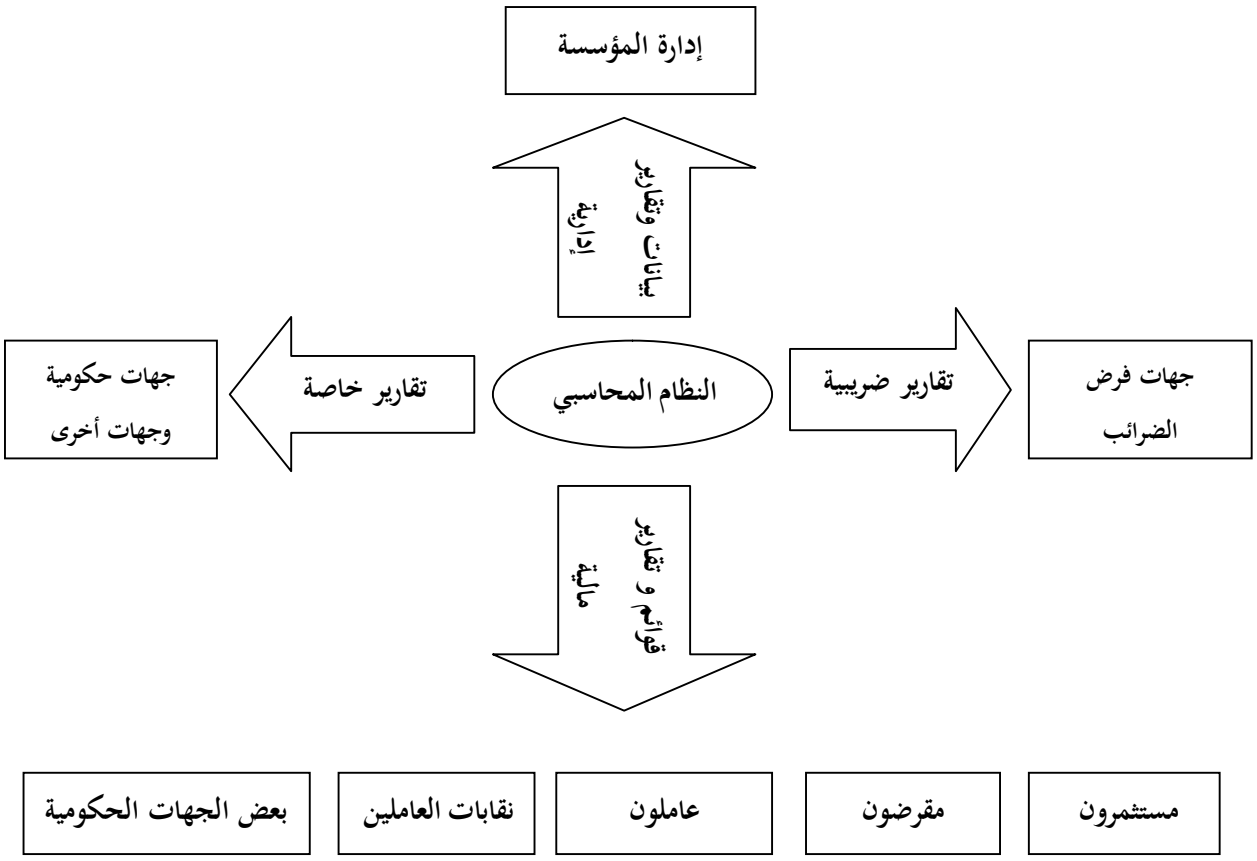
كما ينتج النظام المحاسبي تقارير خاصة مثلا تقارير ضريبية أو تقارير تقدم للبنوك للحصول على ائتمان أو قرض، ويمثل تعبير التقارير المالية تعبيرا أكثر عمومية من مصطلح القوائم المالية ، إذ يضم بالإضافة إلى القوائم المالية والملاحظات عليها قدرا آخر من المعلومات التي تتعلق مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بعمليات المحاسبة المالية بشركات المساهمة مثلا تقدم تقارير مرحلية نصف أو ربع سنوية إضافة إلى تقاريرها السنوية.

وتتضمن تلك التقارير معلومات مالية أخرى سواء كمية أو وصفية، إضافة إلى التقارير التقليدية مثل تقرير مجلس الإدارة، وملخص لبعض الأنشطة الرئيسية في المؤسسة أو المؤشرات المالية.[1]

[1] حاتم رياض مصطفى أصلان، مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب في التقارير المالية، مذكرة لماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2015 ،ص106ص107.

الشكل التالي يوضح أنواع التقارير المالية:

الشكل رقم (1-2): أنواع التقارير المالية



المصدر: حاتم رياض مصطفى أصلان، مرجع سابق، ص107.

ثانيا: تصنيفات التقارير المالية

صنفت التقارير المالية وفق عدد من المعايير التالية :[1]

1- من حيث الوظائف الإدارية:

- التقارير التخطيطية: يتم اشتقاقها من الموازنات التقديرية و تعتبر هذه التقارير أداة هامة في مساعدة الإدارة في تجنب الأزمات التي قد تتعرض لها المنظمة نتيجة فقدان التوازن بين العمليات المختلفة ، و تحديد الموارد اللازمة للوصول إلى أهداف المنظمة و طرق اكتساب و توزيع هذه الموارد على العمليات المستقبلية للمنظمة.

[1] بن قيدة مريم، بلمخطار اسيا، مرجع سابق، ص 52ص53.

• تقارير رقابية : يقدم النظام مجموعة كبيرة من التقارير المالية من المستويات الإدارية المختلفة و التي تهدف إلى تأكيد من التنفيذ الفعلي و يتم بطريقة التحقق أهداف المنظمة بأقل تكلفة و أحسن كفاءة إنتاجية .

• تقارير تشغيلية : هي التقارير التي تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل المنظمة لمساعدة الإدارة التشغيلية لتحكم و السيطرة على نظام العمليات يوما بيوم.

2- من حيث درجة التفضيل:

• معلومات موجزة: تلخص تفاصيل الأحداث حيث تتضمن الإحصائيات و النسب التي يستخدمها المدراء في تقدير مدى سير العمل ، و تعد حسب الطلب أو بشكل دوري مثل تقارير الإيرادات.

• معلومات تفصيلية: يتم إعدادها دوريا بشكل دوري يومي أو أسبوعي كما توزع داخليا، و هي تقارير منتظمة من حيث الشكل حيث توفر تفاصيل متعلقة بالأحداث أو الوحدات الفرعية للمنشاة.

3- من حيث اتجاه سير التقارير :

• تقارير عمودية: تضم معلومات يتم تبادلها بين المستويات الإدارية المختلفة ضمن المنظمة.

• تقارير أفقية: تضم معلومات يتم تبادلها من قسم إلى أخر ضمن نفس المستوى الإداري.

4- من حيث الدورية:

• تقارير فورية: يقدم هذا النوع من التقارير عند حدوث حالات طارئة.

• تقارير حسب الطلب: تستخدم لأغراض خاصة ومحددة مثل: التقارير التي يطلبها المدير لاتخاذ القرار بخصوص أمر معين أو إجراء دراسة محددة.

• تقارير دورية: يتم إعدادها خلال فترات زمنية محددة مسبقا مثل: القوائم المالية .

5- من حيث مصادر معلوماتها:

• معلومات داخلية: وهي معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المنشأة.

- معلومات خارجية: فهي معلومات من مصادر خارجية تفسر متغيرات البيئة المحيطة وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق.

المطلب الثالث : جودة التقارير المالية

الهدف الأساسي من التقارير المالية هو توفير معلومات ذات جودة عالية عن التقارير المالية المتعلقة بالكيانات الاقتصادية، ويلعب الإفصاح والشفافية دور هام في تعزيز الثقة فيها.

أولا: مفهوم جودة التقارير المالية

عرفت جودة التقارير المالية : بأنها تعبر بصورة حقيقة وواقعية الواقع الشركة كونها خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش ومعدة دون تضخيم وبواقعية صادقة لبنود حسابات هذه القوائم وفق معايير عرض القوائم المالية، إذ تعتبر جودة القوائم المالية الضوء الأخضر لمتخذي القرار لما لها من تأثير في تحديد نتائج الإجراءات أو القرارات المتخذة .[1]

ويمثل مفهوم جودة التقارير المالية أحد مجالات دراسات جودة المحاسبة، وحيث أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لجودة المحاسبة، فقد تنوعت مداخل قياس هذه الجودة. وقد كان المدخل الأكثر شيوعا هو قياس جودة التقارير المالية وذلك بالاعتماد على أرقام معينة واردة ضمن هذه التقارير تعكس جوانب مختلفة لهذه الجودة، بحيث قامت كل دراسة ببناء مقياس أو أكثر لجودة التقارير المالية يعتمد على أنواع محددة من المعلومات الواردة ضمن هذا التقارير. وأحد أهم المعلومات التي نالت الاهتمام الأكبر في هذا السياق كانت معلومات الأرباح ومكوناته المتمثلة في التدفقات النقدية وحسابات الاستحقاق. وقد تمثل تركيز هذه الدراسات على مدى توافر خصائص معينة في مثل هذه الأرقام لكي تتصف بالجودة من عدمه. إضافة إلى ذلك فقد قامت دراسات أخرى بقياس جودة التقارير المالية من خلال استطلاع رأي مستخدمي هذه التقارير المالية، أو من خلال دراسة بعض الاعتبارات ذات الصلة بالتقارير المالية مثل نوع المراجع أو نوع تقرير المراجعة.[2]

[1] محمد حيدر موسى شعت، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية ، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2017، ص41.

[2] عماد سعد محمد الصايغ، حميده محمد عبد المجيد، قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الإستثمارية للشركات المصرية ، مجلة المحاسبة و المراجعة – AUJAA ، العدد الثالث، 2015، ص5.

ثانيا: قياس جودة التقارير المالية

تقاس جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل نسبي، ومن معايير قياس الجودة ما يلي: [1]

• **المنفعة:** بمعنى استخدام المعلومات من أجل منفعة معينة وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها، ونميز بين عدة أنواع للمنفعة هي:

- **منفعة شكلية:** تعني تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم.

- **منفعة زمنية:** تعني الحصول عليها في وقت الحاجة لاستخدامها.

- **منفعة مكانية:** تعني سهولة الحصول عليها.

- **منفعة التقييم (التصحيح):** تعني القدرة على تقييم نتائج تنفيذ القرارات.

• **الدقة:** إن جودة المعلومات المحاسبية هي درجة دقة هذه المعلومات، أي درجة تمثيل المعلومات للبيانات والأحداث المتعلقة بالماضي أو الحاضر أو المستقبل، وأنه كلما زادت دقة المعلومات كلما زادت جودة المعلومات، وأنه كلما زادت قيمة المعلومات في التعبير عن الحقائق التاريخية وعن التوقعات المستقبلية.

• **التنبؤ:** جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في القدرة التنبؤية للمعلومات وتخفيض حالة عدم التأكد أي كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة.

• **الفعالية:** جودة المعلومات المحاسبية من زاوية الفعالية تتمثل في مدى تحقيق المعلومات للأهداف المسطرة أو أهداف متخذ القرار من خلال استخدام هذه المعلومات وذلك بمقارنتها مع النتائج لاستخدامها.

• **الكفاءة :** يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد وبتطبيق هذا التعريف على جودة المعلومات المحاسبية يكون استخدامها بأقل التكاليف وأكثر منفعة من وراء ذلك .

[1] إبراهيم علي عباس، أهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية كأساس لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية سنة 2018/2017 ،ص114ص115.

ثالثا : الشفافية والإفصاح الأمثل في تعزيز جودة التقارير المالية

لكي تقوم المؤسسة بالإفصاح الأمثل في التقارير المالية الذي يرفع من جودتها يجب التركيز على الجانبين التاليين وهما: [1]

1- **التجميع الأمثل للبيانات :** بقدر ما يتعلق الأمر بالتجميع الأمثل للبيانات في مجموعات ملائمة، يجب أن تشتمل القوائم المالية على التفاصيل التي تكفي لتزويد مستخدميها بالمعلومات المختلفة، وإذا زادت التفاصيل عن الحد الملائم قد تؤدي إلى إرباك من يستخدمها، لأنه يحتاج إلى دراسة قدر كبير من البيانات التفصيلية لكي يستخلص منها المعلومات الأساسية التي يحتاجها، وفضلا عن ذلك فإنه لا ينبغي أن تظهر البيانات غير الهامة كمفردات مستقلة حتى لا يؤدي الإغفال عن البيانات الهامة.

2- **الشرح الأمثل للبيانات :** يجب إضافة شرح تكميلي للعناوين الرئيسية والفرعية والقيم المالية التي تشملها القوائم لكي يتم توضيح كل منها، إلا أن هذه البيانات قد تكون مطولة أو مختصرة بدرجة تتناقض مع الإفصاح الأمثل، لكن يتوقف ذلك على قدرات من يستخدمون القوائم المالية .

[1] زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016،ص103.

المبحث الثاني : ماهية التقارير المالية المرحلية :

مِن أجل ضمان التوقيت المناسب لإصدار البيانات المالية ولاعتبارات التكلفة، فقد يطلب من المؤسسة أو قد تختار تقديم تقارير ربع أو نصف سنوية، من هنا ظهرت الحاجة إلى التقارير المالية المرحلية ، والتي تعد مصدرا من مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية ، وتقدم معلومات مالية تساعد في معرفة إنجاز الوحدة المحاسبية، من نهاية الفترة السابقة وحتى نهاية الفترة المرحلية .

المطلب الأول : مفهوم التقارير المالية المرحلية :

لم يكن هناك مفهوم محدد للتقارير المالية المرحلية إلى أن قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بإصدار معيار محاسبي دولي خاص بها .

أولا : نشأة التقارير المالية المرحلية

في عام 1970 كان هناك توجه لدى الممارسين في المحاسبة لتشكيل معلومات مالية محاسبية لفترات أقل من سنة. وأغلب مجالس مبادئ المحاسبة عملوا على مراجعة لممارسة تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما على التقارير المالية المرحلية على أساس أن تقدم إما شهرية أو ربع سنوية، ومن عام 1960 وحتى بداية عام 1970 تعتبر التقارير المالية المرحلية مصدرا مهما للمعلومات لكل من المستثمرين والدائنين لتقييم المركز المالي ونتائج العمليات للشركة.[1]

ولأهمية المعلومات المحاسبية المتزايدة أصبحت الحاجة لإصدار معايير ترشدنا للقياس وتقديم هذه المعلومات على أساس مرحلي كالمعيار الدولي (34) في عام 1973 ومجلس مبادئ المحاسبة أصدر رأي

[1] طارق فايز سكيك ،" **أثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)**"، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية 2010 ، ص17.

رقم(28) لتوضيح عملية تطبيق المبادئ المحاسبية وعمل التقارير المالية المرحلية وبالإضافة أنه شمل الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية المرحلية لشركات المساهمة العامة.[1]

وفي سنة 2005 طبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية لأول مرة (IFRS 1) في عدة دول و ذلك : عندما تتبنى منشأة ما معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للمرة الأولى من خلال بيان صريح و غير مقيد بالالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية، و يهدف إلى ضمان أن توفر القوائم المالية الأولية المعدة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية (بما في ذلك التقارير المالية المرحلية لفترة التقرير المعنية) نقطة بداية مناسبة لتوفير الشفافية والقابيلة للمقارنة للمستخدمين عبر كل الفترات المعروضة[2].

ثانيا : تعريف التقارير المالية المرحلية

يطلق اصطلاح التقارير المالية الدورية (المرحلية) على التقارير المالية التي تتعلق بفترة زمنية تقل عن سنة ، غير أنه عادة ما تكون ربع سنوية . و لعل الهدف الأساسي من إعدادها هو تقديم معلومات محاسبية في الوقت المناسب حتى تتسم بخاصية الوقتية، ومن ثم خاصية الملائمة والتي هي إحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، فضلا عن الإفصاح عن الاتجاهات المختلفة لعناصر القوائم المالية التي لا تظهرها القوائم المالية التي تعد في نهاية السنة[3].

وهي أيضا تقارير مالية مبنية على مجموعة كاملة أو مختصرة من القوائم المالية لفترة أقل من السنة المالية الكاملة للمنشاة، وعرفت بأنها التقارير التي تغطي أقل من عام، وتعد من مصادر المعلومات الإضافية

[1] امال عويسي، فاطيمة علان، **استخدام المؤشرات و النسب المالية في فحص التقارير المرحلية دراسة ميدانية لوحدة صيدال**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسسير، جامعة المدية، سنة 2016-2017 ، ص47.

[2] هيني قان جريونينج، **معايير التقارير المالية الدولية**، ترجمة طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص 17.

[3] محمد سامي راضي، مرجع سبق ذكره، ص79.

للمستثمر، وعرفت بأنها التقارير المالية التي تعدها الوحدة الاقتصادية وتنشرها عن فترة أقل من سنة، فيمكن أن تعد التقارير المرحلية كل شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة شهور [1].

وعرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB المعيار المحاسبي رقم 34 التقارير المالية المرحلية على أنها : تقارير مالية تحتوي على مجموعة كاملة من تقارير البيانات المالية (كما هو موضح في معيار المحاسبة الدولي رقم 1) أو مجموعة من البيانات المالية الموجزة لفترة وجيزة . الفترة الوجيزة تعني فترة التقارير المالية لمدة أقصر من فترة سنوية كاملة[2].

من خلال التعاريف السابقة استنتجنا أن التقارير المالية المرحلية هي عبارة عن تقارير مالية تعدها المؤسسات بشكل دوري بالاعتماد على القوائم المالية سواء كانت نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية وذلك بهدف توصيل المعلومات المهمة التي تتضمنها تلك التقارير إلى الجهات المستفيدة لإتخاذ قراراتهم في الوقت المناسب.

ثالثا : نطاق معيار التقارير المالية المرحلية

يوضح نطاق العمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 34 في النقاط الثلاث الآتية: [3]

1-لا يحدد هذا المعيار أية مؤسسة يمكن أن يتم إلزامها بنشر تقارير مالية مرحلية وعدد مرات ذلك، أو في أي وقت بعد انتهاء المرحلة المؤقتة، غير أن الحكومات والجهات التي تنظم عمليات الأوراق المالية وأسواق الأوراق المالية والهيئات المحاسبية كثيرة ما تطلب من المؤسسات التي يتم تداول أوراقها المالية الخاصة بالديون (السندات) أو حقوق الملكية في سوق الأوراق المالية نشر تقارير مالية مرحلية، وينطبق هذا المعيار إذا طلب من المنشأة أو هي اختار نشر تقرير مالي بموجب معايير المحاسبة الدولي ، وتشجع لجنة معايير المحاسبة الدولية المنشات المتداولة أسهمها في سوق الأوراق المالية على تقديم تقارير مالية مرحلية تتفق مع مبادئ الاعتراف

[1] محمد رمضان ،علي سيف الدولة، **فائدة التقارير المرحلية في تلبية احتياجات المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد السادس، 2018، ص5.

[2] International Accounting Standards Board ،ص 2، تاريخ الإطلاع : 2020/03/26، 16: 42.
https://www.iasplus.com/en/binary/dttpubs/1007canadaias34fr.pdf

[3] امال عويسي، فاطيمة علان، مرجع سبق ذكره، ص50.

والقياس والإفصاح المذكورة في هذا المعيار، وبالتحديد تشجع اللجنة المؤسسات المتداولة أسهمها في سوق الأوراق المالية على ما يلي :

أ- تقديم تقارير مالية مرحلية على الأقل في نهاية النصف الأول من سنتها المالية ؛

ب - تقديم تقاريرها المالية المرحلية خلال فترة لا تزيد عن 60 يوما من نهاية الفترة المرحلية.

2- يتم تقييم كل تقرير مالي ، سواء كان سنويا أو مرحليا كما هو فيما يتعلق بمدى امتثاله لمعايير المحاسبة الدولية، وحقيقة أن المؤسسة قد لا تكون قد قدمت تقارير مالية مرحلية خلال سنة مالية معينة أو أنها قدمت تقارير مالية مرحلية لا تمتثل لهذا المعيار لا يحول دون أن تكون البيانات المالية السنوية للمنشأة ممتثلة لمعايير المحاسبة الدولية إذا كانت خلافا لذلك ممتثلة لها؛

3- إذا وصف تقرير مالي مرحلي المنشأة أنه ممتثل لمعايير المحاسبة الدولية فإنه يجب أن يمتثل لكافة متطلبات هذا المعيار، وتتطلب الفقرة (19) إفصاحات معينة بهذا الخصوص.

رابعا : الفترات التي يغطيها معيار التقارير المالية المرحلية

فيما يتعلق بالفترات المالية التي يغطيها معيار التقارير المالية المرحلية أو المؤقتة (IAS 34) فهي كما يلي:[1]

- قائمة مركز مالي كما هي في نهاية الفترة المرحلية الحالية وقائمة مركز مالي مقارنة كما هي في نهاية السنة المالية السابقة؛

- قائمة دخل عن الفترة المرحلية الحالية وقائمة دخل متراكمة للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قوائم دخل مقارنة للفترات المرحلية ذاتها(الفترة المرحلية والسنة المالية لتاريخه) من السنة المالية السابقة؛

- قائمة تبين التغيرات في حقوق الملكية متراكمة للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة للسنة المقارنة للفترة حتى تاريخه من السنة المالية السابقة؛

[1] خالد جمال الجعارات، **مختصر معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية(IAS-IFRS-IPSAS)في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 24-25 نوفمبر2014 ، ص 96.

- قائمة تدفقات نقدية متراكمة للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة للفترة ذاتها من السنة المالية السابقة.

- إذا كانت أعمال المؤسسة موسمية لدرجة كبيرة، فيشجع المعيار IAS34 الإفصاح عن معلومات مالية الأخيرة لأثني عشر شهر، ومعلومات مقارنة للإثني عشر شهرة السابقة، بالإضافة إلى القوائم المالية للفترة المقارنة.

- وإذا تم تغيير نهاية السنة المالية التي تقوم بإصدار التقارير المرحلية، فيتطلب المعيار أن تقوم المؤسسة بالإفصاح عن معلومات عن الفترات المحلية المقارنة بناء على الفترات المرحلية الجديدة.

- وإذا كانت المؤسسة قد تم تأسيسها مجددا فلا يوجد معلومات مالية مقارنة يجب أن تقوم بإصدارها، وفي هذه الحالة يتم شطب خانات المعلومات المقارنة من القوائم المالية ويتم الإفصاح عن هذه الحقيقة ضمن الملاحظات المرفقة بالتقارير المرحلية، ويعتبر ذلك ضرورية لكي توصف التقارير المالية بأنها ملتزمة بنصوص المعيار IAS 34.[1]

المطلب الثاني : أهمية و أهداف التقارير المالية المرحلية

تملك التقارير المالية المرحلية أهمية بالغة وأهداف تسعى إليها وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

أولا : أهمية التقارير المالية المرحلية

اكتسبت التقارير المالية المرحلية أهميتها من وفائها بالطلب على المعلومات المالية المؤقتة أو بمعنى آخر بسبب وفائها بالحاجة إليها، حيث يحتاج مستخدمي القوائم المالية خاصة المتعاملين في بورصة الأوراق المالية و جهات الرّقابة الرسمية مثل هيئة سوق المال والبنك المركزي إلى معلومات محاسبية وملائمة وكافية وفي الوقت المناسب وبصورة مستمرة وعلى مدار السنة وعلى فترات متقاربة وذلك لتخفيض درجة عدم التأكد عن التنبؤ

[1] امال عويسي، فاطيمة علان، مرجع سبق ذكره، ص49.

بالأرباح المتوقعة وعائد السهم إضافة إلى إمكانية الاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان[1].

تعتبر التقارير المالية المرحلية التي يعدها المحاسبون أداة هامة للمستخدمين للتعرف على ما يدور بداخل المنشاة فهي بذلك تعتبر المصدر الرئيسي لوصول المعلومات للمستفيدين منها، كما تظهر أهميتها في عملية إدارة الاقتصاد القومي بأحسن صورة، وتعتمد عليها كثير من الجهات وبالأخص المستثمرين والاقتصاديون لأنها تعتمد على البيانات التي تشتمل عليها وتستخدمها كأساس للتنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية المستقبلية، ولذا فان الأمر لم يعد قاصرة بالنسبة للمحاسبين على تقديم التقارير المالية المرحلية التاريخية في الوقت الملائم وتفسيرات ونتائج ملائمة لتلك التقارير وإنما يساعد في الوصول إلى تقديرات ملائمة للعمليات المستقبلية[2].

وتعتبر التقارير المالية المرحلية وسيلة للإفصاح عن المعلومات عن فترة معينة يتم إعدادها بصورة وبشكل مناظر للقوائم المالية السنوية حتى يصبح بالإمكان الاعتماد على تلك القوائم المالية المرحلية في اتخاذ القرارات وتزيد من درجة الثقة فيها خاصة بالنسبة للشركات المقيدة في البورصة لابدّ من مراجعة تلك المعلومات بواسطة مراجع حسابات خارجي مستقل[3].

ثانيا : أهداف التقارير المالية المرحلية

إن التقارير المالية المرحلية وسيلة للإفصاح عن المعلومات المرحلية يتم إعدادها بصورة مناظرة للتقارير المالية السنوية وفقا للمبادئ المحاسبية المطبقة عند إعداد ونشر تلك التقارير لغرض تحقيق الاتساق بينهما ، وتهدف التقارير المالية المرحلية إلى تحقيق الآتي: [4]

[1] عمر سيدي، خديجة أحمد داود، " دور الأساليب الكمية في فحص التقارير المالية المرحلية " دراسة ميدانية في مكاتب المراجعة في الساحل السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد(5) 2011، ص 198.

[2] محمد رمضان، علي سيف الدولة، مرجع سابق، ص5.

[3] عمر سيدي، خديجة أحمد داود، نفس المرجع ، ص198.

[4] بشرى نجم عبد الله المشهداني ، دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية، دراسة ميدانية، كلية الإدارة و الاقتصاد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد 26 ، بغداد، 2011 ، ص297-298.

- توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية المتخذة من قبل المستثمرين الحاليين والمرتقبين ومانحي الائتمان والدائنين في الوقت المناسب وعلى مدار السنة المالية وذلك على أساس مؤقت غالبا ما يكون ربع سنوي .
- تساعد المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية مستخدمي تلك التقارير في تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة ودرجة التأكد المتعلقة بها ، إذ تعد صافي التدفقات النقدية مؤشرا لمقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية ، كما تعكس تلك التدفقات مقدرة الشركة على تمويل احتياجاتها التشغيلية بما يؤدي إلى تحقيق أرباح ومن ثم ارتفاع أسعار أسهمها المتداولة في سوق الأوراق المالية.
- توفير التقارير المالية المرحلية المعلومات عن تقييم أداء الشركة وقدرتها الكسبية خلال المدة المعد عنها التقارير المالية المرحلية وبمساعدة المستثمرين في تقدير التوقعات المستقبلية لأداء الشركة.
- توفير المعلومات المحاسبية بشأن موارد الوحدة الاقتصادية والتزاماتها وحقوق الملكية والتغيرات التي طرأت عليها خلال المدة المرحلية وغيرها من المعلومات المفيدة في تحديد درجة السيولة واحتمالات مواجهتها للتعثر المالي خلال المدة المحددة.

خلال ما تقدم من عرض لأهمية التقارير المالية المرحلية للمستثمرين والدائنين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل، والاهتمام بالتقارير المالية المرحلية يرجع إلى مايلي :[1]

- إن التقارير المالية المرحلية تقوم بتوفير معلومات مستمرة وملائمة ومهمة وفي الوقت المناسب وبشكل متكرر عن أداء المنشأة لإدارة المنشأة، ومن ثم يمكنها من تحديد الانحرافات في الأداء عن طريق مقارنة الأداء المخطط بشكل دوري واتخاذ القرارات اللازمة لتعديله وتحديد الجهات المسؤولة عن الانحرافات؛
- توفر المعلومات التي تقدمها التقارير المالية المرحلية الأساس الصحيح للاستثمار في البورصة بحيث تقدم تلك التقارير المعلومات عن الوضع المالي الصحيح للمؤسسة، ومن ثم تمكين المستثمرين من اتخاذ القرار المناسب وتحقق السعر الكفء للورقة المالية حيث إنّ تلك المعلومات متاحة للجميع؛

[1] طارق فايز سكيك ، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

- إنّ مراجعة هذه القوائم من قبل مدققي الحسابات يجعل من الممكن اكتشاف التلاعب والاختلاسات والأخطاء التي حدثت خلال فترة قصيرة ومعالجتها، وبذلك يؤدي إلى دعم الثقة في القوائم المالية المرحلية في تحقيقها لأهداف المستخدمين.

المطلب الثالث : مستخدمو التقارير المالية المرحلية

الغرض الأساسي من التقارير المالية بشكل عام هو خدمة مستخدميها والمستفيدين منها بتقديم معلومات تتميز بالمصداقية والنزاهة، بحيث يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإقتصادية والإستثمارية الرشيدة. في حين تساعد التقارير المالية المرحلية بشكل خاص المحللين ومستخدمي البيانات المالية في تحديد الاتجاهات ومناطق الاضطرابات في وقت مبكر قبل توفر التقارير المالية السنوية ويمكن حصر الفئات المستفيدة من المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات في فئتين :[1]

- الأولى : داخل المشروع وتأتي إدارة المشروع على رأس هذه الفئة وأداة الاتصال بين هذه الفئة والنظام المحاسبي هي التقارير الداخلية بما تحتويه من معلومات مالية وغير مالية.

- الثانية: خارج المشروع ممثلة بالمساهمين والدائنين والمؤسسات الحكومية وغيرها من الأطراف ذات المصلحة في المشروع. والتقارير المالية الخارجية هي أداة الاتصال بين هذه الفئة، أو ما يعرف بالقوائم المالية المنشورة والتي يقتصر محتواها على البيانات المالية فقط.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن المعلومات التي يتم توافرها عن المنشأة تخدم طوائف مختلفة وتمثل في نفس الوقت أساس يمكن الاعتماد علية لاتخاذ القرارات الرشيدة ويمكن معرفة الاحتياجات المعلوماتية للأطراف المهتمة بالمنشأة التي يسعى إليها المستفيدين من التقارير المالية وهم غالبا[2]:

[1] عمر محمد سعيد أبو ركبة، دور مراجعة القوائم المالية المرحلية للشركات المدرجة في تعزيز ثقة المستثمرين ، مذكرة ماجستير في تدقيق الحسابات، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، 2014، ص 26.

[2] infotechaccountants.com/topic/12858-من-هم-المستفيدون-من-التقارير-المالية/ تاريخ الإطلاع : 2020/05/26 ، 02 :06.

- المستثمرون: وهم أفراد أو هيئات من المحللين الماليين ، سواء كانوا حاليين أو متوقعين وهذه الفئة من المستفيدين تحتاج إلى التقارير المالية للحكم على مقدره المشروع على تحقيق الأرباح حاليا ومستقبلا ودرجه نمو هذه الأرباح من سنه إلى أخرى هذا بالإضافة إلى حاجه المستثمرين إلى معلومات ماليه مقارنه بين عدد من المشروعات حسب العائد والمخاطرة من وراء الاستثمار، ويعتبر المستثمرون أكثر الأطراف المرتبطة بالمنشأة تعرضاً للمخاطر.

- الدائنين والبنوك: يعتبر الدائنين وقطاعات البنوك من احد المستفيدين من التقارير المالية من خارج المشروع للحصول على معلومات على المركز المالي للمشروع ومقدرته على سداد التزاماته القصيرة أو الطويلة الأجل ودرجه السيولة النقدية والتدفقات النقدية الصادرة والواردة بالإضافة إلى حاجه الدائنين والبنوك أيضا إلى التعرف إلى حركه الأرباح والتغيرات في المركز المالي خلال عدد من الفترات.

- إدارة المشروع: إن مصلحة الإدارة في الوضع المالي للمنشأة وربحيتها وتقديمها وتطورها متداخلة وشاملة ، وإدارة المشروع سواء الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية تحتاج إلى كثيرا من المعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية لمساعدتهم على اتخذا القرارات الخاصة بالإنتاج أو التوزيع أو الحصول على قرض أو عند المفاضلة بين شراء أصل من الأصول أو بين استئجاره من الغير بينما يحتاج الموظفون والعمال إلى التقارير المالية لتعرف على الأرباح المحققة خلال الفترة و الجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح .

- الدولة و الأجهزة الحكومية: تحتاج الجهات الحكومية عامة إلى المعلومات وليس مكان لرسم بعض السياسات على المستوى القومي . كما تحتاج بعض الجهات الحكومية مثل الإدارة الضريبية إلى المعلومات المالية عن الشركة وليس مكانا لحساب الضرائب المستحقة عليها وكذلك الأجهزة الحكومية تقوم باستخدام بالتقارير المالية لتحديد الوعاء الضريبي بمعرفه الجهاز الضريبي .

- لمقرضون : يقدم المقرضون الأموال للمنشأة بأشكال وصور عديدة ولأغراض مختلفة ، فمن ناحية يقدم الموردون الائتمان قصير الأجل ، لان ذلك يمكنهم من تصريف بضائعهم . ويتوقعون السداد عادة خلال فترة زمنية قصيرة وفقاً لشروط الاتجار المعمول بها في الصناعة ، وتتراوح معظم حالات الائتمان عادة مابين 30 -60 يوماً ، وأحيانا يسمح الموردون بخصم نقدي في حالة السداد المبكر .

- مراقبي الحسابات: يحتاج مراقب الحسابات إلى الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات الكافية إبداء رأيه الفني المحايد عن مدى أظهار القوائم المالية للمنشأة لكافة الحقائق والمعلومات بعدالة وموضوعية وأنها أعدت في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها , ويمثل تقرير مراقب الحسابات عنصر ثقة في القوائم المالية التي تعدها المنشأة.

المبحث الثالث : عرض و إعداد التقارير المالية المرحلية و دورها في اتخاذ القرارات .

نظرا لقصر المدة الزمنية التي تعد فيها التقارير المالية المرحلية و ما يتخلل ذلك من مشاكل ترتبط بالكيفية التي يتم من خلالها تخصيص بعض الفترات أو البنود التي تتحقق في مدة مرحلية محددة فهي تتطلب النظر إلى كل مدة مرحلية و تصنيفها إن كانت مدة مالية منفصلة عن المدة المالية السنوية أو مكملة لها.

المطلب الأول : إعداد التقارير المالية المرحلية

يتطلب إعداد التقارير المالية المرحلية الالتزام بالشروط التي يحددها المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 وقد ينجم عند القيام بإعداد تلك التقارير مشاكل و صعوبات وذلك يسبب عطل في الإمداد بالمعلومات التي يحتاجها المستفيدين منها.

أولا : نظريات إعداد التقارير المالية المرحلية

توجد ثلاث مداخل لإعداد التقارير المالية المرحلية ونشرها هي مدخل استقلال المدة المرحلية عن السنة المالية، وما خل تكامل المدة المرحلية مع السنة المالية، و المدخل المشترك :

1- المدخل المستقل Discrete approach:

يقوم استقلال المدة المرحلية عن السنة المالية على افتراض أن كل مدة مالية مرحلية تعد مدة مالية مستقلة بذاتها كما لو كانت مثل السنة المالية، وعلى هذا الأساس فإن نتائج العمليات المرحلية يتم تحديدها بإتباع الأسس و القواعد نفسها المتبعة في التقارير المالية السنوية سواء فيما يتعلق بتطبيق مبدأ الاستحقاق أو الحيطة و الحذر و تقدير المخصصات و غيرها من التقديرات المحاسبية، ووفقا المدخل استقلال المدد المرحلية فإن الهدف الأساسي من إعداد التقارير المالية المرحلية هو التعبير عن نتائج أعمال المؤسسات و مركزها المالي

في ضوء ما حدث فعلا، و أن طول المدة المالية يجب أن لا يؤثر على القياس المحاسبي لهذه الأحداث و التقرير عنها[1].

2- المدخل المتكامل Integral approach :

وفقا لمفهوم التكامل يتم معاملة كل فترة مرحلية على أنها جزء متمم للفترة المالية السنوية، حيث تتكامل نتائج الفترات المالية المرحلية لتكون في النهاية نتائج أعمال الفترة المالية السنوية، وعليه يمكن استخدام سياسات محاسبية تختلف عن تلك المستخدمة في إعداد التقارير المالية السنوية، ويساعد هذا المدخل في الحصول على تنبؤ سليم بصافي الدخل السنوي باستخدام نتائج أي من الفترات المرحلية، وكذلك سهولة إجراء المقارنات بين نتائج الفترات والفترات المناظرة لها في السنوات السابقة، إلا أنه يعاب عليه كثرة العمليات المتعلقة بحساب الدخل الأولي و كثرة التقديرات، وبالتالي زيادة الأعباء التي تقع على المحاسب و احتمالية وجود الأخطاء بالتقارير المرحلية[2].

3- المدخل المشترك Combination approach:

تقوم فكرة المدخل المشترك على الجمع بين المدخلين السابقين، مما يعني إمكانية استخدام نفس السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد التقارير المالية السنوية عند إعداد التقارير المالية المرحلية في معالجة بعض عناصر القوائم المالية و استخدام سياسات محاسبية مختلفة عند معالجة البعض الآخر، ويهدف هذا المدخل إلى استخدام المعلومات المحاسبية المحلية في التنبؤ بالنتائج المالية المرحلية[3].

ثانيا : مشكلات إعداد التقارير المالية المرحلية :

المشكلات و الصعوبات المتعلقة بإعداد التقارير المالية المرحلية في مدة الفترة الحاسبية، وسيتم شرح ذلك فيما يلي:[4]

---

[1] بشرى نجم عبد الله المشهداني، مرجع سابق ،ص 298 ص 299.

[2] رواء عبد الرزاق باعكضة ، أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة جدة، السعودية، 2014، ص29.

[3] رواء عبد الرزاق باعكضة، نفس المرجع، ص30.

[4] طارق فايز سكيك، مرجع سابق، ص21.

1- تكون الفترة التي تغطيها هذه التقارير مقيده نسبيا فإن أي أخطاء من التخمين يكون أثرها واضحة وكبيرة.

2- تحميل المصروفات السنوية على فترات الأقصر يمثل عقبة كبيرة أمام معدي هذه التقارير فضريبة الدخل يتم خصمها في نهاية الفترة المالية والتي عادة ما تكون سنة. إن عملية تحميل الضريبة على فترات أقصر غالبا ما يكون أمرا صعبا.

3- صعوبة تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، فغالبا ما يتم صرف مبالغ في الربع الأول مثلا، لكن الفائدة المتوخاة من هذه المصروفات قد لا تؤتي ثمارها لغاية الربع الثالث أو الرابع من السنة ، كمصروفات الدعاية والإعلان.

4- التقلبات التي قد تحصل خلال العام تقلل من أهمية هذه التقارير وتجعل من المقارنة بين التقارير أمرا عديم الجودة.

5- الطبيعة الموسمية حيث يوجد في بعض الشركات الصناعية تقلبات كبيرة في الإيرادات والمصاريف وصافي الدخل من فترة مرحلية إلى فترة مرحلية أخرى.

المطلب الثاني : مكونات و محتويات التقارير المالية المرحلية

تحتوي التقارير المالية المرحلية على نفس المكونات التي تتواجد في التقارير المالية، لكن يكمن الإختلاف في قصر الفترة المحاسبية مع بعض المختصرات التي تساعد في إنجازها بالسرعة اللازمة.

أولا : مكونات التقارير المالية المرحلية

يحدد المعيار 34 مكونات التقرير المالي المرحلي إما بمجموعة كاملة من البيانات المالية أو مجموعة موجزة من البيانات المالية، كما يلي:[1]

1- المجموعة الكاملة من القوائم المالية كما تم تحديدها في معيار المحاسبة الدولي رقم 1:

أ. قائمة المركز المالي كما هي في نهاية الفترة.

[1] عمر محمد سعيد أبو ركبة مرجع سابق، ص24 ص25.

ب. قائمة الدخل الشامل خلال الفترة. ويتم عرضها إما كبيان موجز منفصل أو كبيان موجز للدخل منفصل مع بيان موجز للدخل الشامل.

ت. قائمة التغير في حقوق الملكية خلال الفترة.

ث. قائمة التدفقات النقدية للفترة.

ج. إيضاحات تفسيرية تضم السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من المعلومات التوضيحية.

ح. قائمة المركز المالي كما في بداية أقرب فترة مقارنة وذلك عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو إعادة عرض وتصنيف للبنود بأثر رجعي في قائمة المركز المالي.

2- الحد الأدنى لمكونات التقرير المالي المرحلي:

أ. قائمة مركز مالي موجزة.

ب. بيان الدخل الشامل موجز.

ت. قائمة التغير في حقوق الملكية موجزة.

ث. قائمة التدفقات النقدية موجزة.

ج. إيضاحات تفسيرية مختارة.

ولا يوجد ضمن المعيار ما يقصد منه منع المنشآت او عدم تشجيعها على نشر مجموعة كاملة من البيانات المالية ضمن التقرير المالي المرحلي كما أن المعيار لا يمنع المنشأة أو لا يشجعها على أن تدخل ضمن بياناتها المالية المختصرة أكثر من الحد الأدنى من البنود أو الإيضاحات التفسيرية المختارة. وبشكل عام فإن الشركات يجب أن تستخدم نفس السياسات والمبادئ المحاسبية المستخدمة في التقارير المالية السنوية.

ثانيا : شكل التقارير المالية المرحلية

يتضمن شكل ومحتوى التقرير المالي المرحلي كحد أدني مايلي:[1]

1- يلزم المعيار الدولي رقم (34) المؤسسة التي تختار مجموعة كاملة من القوائم المالية (المؤقتة) بدلا من خيار الطريقة المختصرة لتقديم فقط قوائم مالية مؤقتة مختصرة Condensed، بأن يكون الشكل والمحتوى لهذه القوائم المالية الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل عام 1997 وذلك بالنسبة للمجموعة الكاملة من القوائم المالية؛

2- يتطلب المعيار الدولي رقم (34) الإفصاح عن ربحية السهم الواحد (كل من ربحية السهم الواحد والمخفضة) وذلك في صلب قائمة الدخل المؤقتة، وهذا الإفصاح ملزم سواء كانت المؤسسة تقدم قوائم مالية مختصرة أو كاملة ؛

3- يلزم المعيار الدولي رقم (34) المؤسسة أن تتبع نفس الشكل في قوائمها المرحلية لبيان التغيرات في حقوق الملكية وكما فعلت في قوائمها المالية السنوية الأحدث؛

4- يتطلب المعيار الدولي رقم (34) إعداد التقارير المالية المرحلية على أساس موحد إذا كانت القوائم المالية السنوية الأحدث للمؤسسة فقد تمت على أساس موحد، وبشأن تقدم قوائم مالية مرحلية منفصلة عن الشركة الأم بالإضافة إلى القوائم المالية المرحلية الموحدة إذا كانت متضمنة في أحدث قوائم مالية سنوية، فإن هذا المعيار لم يتطلب ولم يمنع هذا الإدماج في التقارير المالية المرحلية للمؤسسة؛

5- تكرار التقارير المالية المرحلية (مثلا: نصف سنة أو ربع سنة) لا تؤثر في قياس النتائج السنوية للمؤسسة، ويتم القياس لأغراض التقارير المرحلية على أساس السنة حتى تاريخه وهو ما يسمى بطريقة استقلال الفترات المؤقتة؛

6- الإيرادات المستلمة دوريا أو موسميا أو عرضية لا يجب الاعتراف بها أو تأجيلها من التاريخ المرحلي إذا كان الاعتراف أو التأجيل غير مناسب في نهاية السنة المالية للمؤسسة، فمثلا المؤسسة التي تكسب كل إيراداتها في النصف الأول من السنة لا تؤجل أي إيراد للنصف الثاني من السنة.

[1] امال عويسي، فاطيمة علان، مرجع سبق ذكره، ص52ص53.

المطلب الثالث : جودة التقارير المالية المرحلية و أثرها على اتخاذ القرارات.

تشكل التقارير المالية المرحلية الحلقة الأساسية في عملية اتخاذ القرارات، حيث تعتبر من أهم الوسائل المساعدة لتوجيه قرارات المستفيدين منها نحو تحقيق أهدافهم.

أولا : جودة التقارير المالية المرحلية .

ويمكن للمعيار المحاسبي الدولي رقم (34) أن يحسن جودة القوائم المالية المرحلية من حيث تحقيق الخصائص الآتية:[1]

- تساعد القوائم المرحلية على التنبؤ بالأرباح السنوية قبل نهاية العام بالنسبة لأي مستخدم، فهي مثال واقعي على التغذية الاسترجاعية. كما تمكننا من تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة ودرجة التأكد المتعلقة بها، مما يساعد في تحقيق خاصية الملائمة في المعلومات المالية المدرجة فيها؛ بمعنى أن القوائم المالية المرحلية تبقي مستخدم المعلومات المحاسبية على إطلاع مستمر على نتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي، وتقدم أخر التحديثات الخاصة بالبيانات المالية إما بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي أو حتى شهري؛

- من جهة أخرى، فالقوائم المالية المرحلية تسمح بتقييم أداء المؤسسات وعوائد أسهمها؛ الأمر الذي ينسجم مع خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية وخاصة من حيث تفادي المفاجآت في تقلبات أداء الأنشطة المستثمر فيها. كما توفر معلومات بشأن موارد المؤسسة والتزاماتها وحقوق الملكية والتغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة المرحلية وغيرها من المعلومات التي تساعد في تحديد درجة السيولة واحتمالات مواجهتها للعسر المالي؛

- تزود القوائم المالية المرحلية حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين بفهم إضافي لعمليات المؤسسة الموسمية، وخاصة إذا تم تدقيقها من قبل مدقق حسابات خارجي يصادق على مصداقيتها وموثوقيتها لمختلف أصحاب المصلحة؛

[1] عبد الرحمن مرعى، **دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 22 العدد الثاني، 2006 ، ص183.

- إعداد القوائم المالية المرحلية بنفس المبادئ والفروض والطرق والإجراءات المحاسبية التي تعد بها القوائم المالية السنوية يحقق خاصية الثبات وإمكانية المقارنة بينها.

ثانيا : دور التقارير المالية المرحلية في اتخاذ القرارات.

تؤثر جودة المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المالية المرحلية على عملية اتخاذ القرارات ، و يمتثل ذلك في النقاط التالية:[1]

- للمعلومات دور مهم في اتخاذ القرار الاستثماري والاقتصادي، إلا أن محدودية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية المختصرة يجعل الفائدة منها محدودة.
- إن المعلومات التي تؤثر في اتخاذ القرار ليست المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية فقط. إنما هناك معلومات أخرى تصدر عن الدولة وعن مؤسسات للدراسات المالية قد يكون لها كبير الأثر في اتخاذ القرار حتى وإن كانت تتعارض مع ما تتضمنه التقارير المرحلية من معلومات.
- تؤدي توقعات المستثمرين دورا مهما في تقييم المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية، فمنهم من يحمل راية مسبقة عن العوائد والمخاطر ومنهم من يعتمد على تحليل صافي الدخل عند الإعلان عنه ومدى انسجامه مع توقعاتهم.
- توفر التقارير المالية المرحلية المعلومات لمتخذ القرار في الوقت المناسب فهي إما تكون نصف سنوية، أو ربع سنوية، أو شهرية. ومن ثم فهي تكون أكثر ملائمة من الانتظار إلى نهاية العام والحصول على المعلومات السنوية.
- تمكن التقارير المرحلية إدارة المنشاة من الحصول على معلومات مهمة في الوقت المناسب عن أداء المنشاة مما يمكنها من تحديد الانحرافات في الأداء وتحديد الجهات المسؤولة عنه واتخاذ القرار لتصحيحه.
- تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات مقارنة في تقاريرها تسمح بكشف الشذوذات الفصلية بسهولة وتجعل مقدرة الشركة على التلاعب في النتائج المقررة ضعيفة.

[1] عبد الرحمن مرعى، مرجع سابق، ص206ص207.

خلاصة الفصل :

من خلال عرضنا لهذا الفصل الذي كان يتمحور حول التقارير المالية وجودتها بشكل عام و التقارير المالية المرحلية ودورها في اتخاذ القرارات بشكل خاص، تبين لنا أن التقارير المالية هي الصورة المعبرة عن نتائج الشركة أو المؤسسة الاقتصادية، والتي تتمثل في المصدر الرئيسي للمعلومات المالية، وبما أن المعلومات المطلوبة قد تختلف من شخص إلى آخر، فإن النظام المحاسبي لأي مؤسسة يجب أن يوفر أنواع مختلفة من التقارير المالية، ولكي يتمكن المستثمرون والدائنون الحاليين والمحتملين من قراءتها ينبغي عرضها وفق معايير المحاسبة الدولية .

من خلال بيان المعلومات التي يجب أن تحتويها التقارير المالية المرحلية وذلك حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 34، تعتبر التقارير المالية المرحلية من أهم مصادر المعلومات بحيث تمثل الإطار العام والأوسع والأشمل الذي يضم القوائم المالية.

وتعد التقارير المالية المرحلية الوسيلة التي يعتمد عليها المستفيدون منها في إدراك قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح أو الحكم على نجاعتها وتدفقاتها النقدية و وضعية مركزها المالي، فعند القيام بنشرها على فترات مرحلية يؤدي ذلك لتوفير المعلومات في الوقت المناسب فهي أكثر ملائمة من الانتظار حتى نهاية السنة.

الفصل الثالث :

دراسة ميدانية للمقاطعة التجارية

لشركة نفطال بالمدية

تمهيد :

بعد الإنتهاء من الفصلين النظريين لإعداد و عرض القوائم المالية و التقارير المالية المرحلية ، نتطرق الآن إلى الفصل الثالث و الذي يشمل الدراسة الميدانية فاخترنا أن تكون شركة نفطال فرع المدية محل هذه الدراسة، حيث تقوم شركة نفطال بتوزيع وتسويق المواد البترولية ومشتقاتها على مستوى التراب الوطني ، وتعد من بين أهم الشركات الإقتصادية الجزائرية في مجال المحروقات. لكونها شركة ذات أسمهم تقوم نفطال بنشر تقارير مالية سنوية و نصف سنوية مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي واحتوائها على نظام خاص لفحص الحسابات خلال الفترة المحاسبية .

ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث : المبحث الأول خصص لتقديم و الشركة عرض قوائمها المالية وأهم مكوناتها ، أما المبحث الثاني فقد خصص لإسقاط النسب والمؤشرات المالية على الجزء النظري من الدراسة، وسوف نقتصر على تحليل الميزانية المالية وحسابات النتائج و قائمة التدفقات النقدية ، و أخيرا الفصل الثالث الذي يحتوي على عرض النتائج والتعليق عليها واكتشاف الانحرافات التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة، من خلال معطيات الوثائق المتحصل عليها من طرف قسم المحاسبة والمالية للشركة.

المبحث الأول : البطاقة الفنية لمؤسسة نفطال

تعتبر مؤسسة نفطال من المؤسسات الرائدة في قطاع المحروقات ، حيث تقوم ببيع الوقود ومختلف مشتقاته ، ونظرا لمتطلبات نشاطاتها التجارية في أنحاء الوطن وجب عليها إنشاء فروع في جميع الولايات قصد تلبية نشاطاتها الإقتصادية.

المطلب الأول :نشأة مؤسسة نفطال

قبل التطرق إلى نشأة مؤسسة نفطال نقوم بتقديم لمحة عن الشركة الأم و هي شركة سونطراك.

اولا :نشأة شركة سونطراك

1-الإنشاء[1]:

اهتمت الدولة قبل الاستقلال بقطاع المحروقات فأنشأت تنظيم صحراوي يهتم بتقديم الحلول الممكنة لمعالجة مشاكل النفط الجزائري، وعلى تطوير البنية التحتية الصحراوية، عازمة على قدرتها في المراقبة الفعلية لمواردها البترولية، ورغبة في تطبيق سياستها الطاقوية عملت على إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سونطراك "بموجب القرار رقم 4910/63الموافق ل31 /1963/12 .

فالجزائر من الدول التي تسعى جاهدة إلى التطور و التقدم و تنمية اقتصادها و من اجل هذا فهي تعتمد بقوة على قطاع المحروقات ، فمداخيل الجزائر من العملة الصعبة و التي تمثل حوالي 97 % من الدخل الوطني هي من قطاع المحروقات الذي يعد قطاع استراتيجي وحيوي ومن أهم المؤسسات الوطنية التي تساهم بفعالية في تحريك هذا القطاع و تنميته نجد شركة **نفطال** التي تعد الرائدة على المستوى الوطني في مجال تخزين، نقل و توزيع المنتجات البترولية و مشتقاتها.

تاريخيا وبالضبط في 6 افريل 1980 بعد استقلال الجزائر كان نشاط التخزين و توزيع المحروقات من مهام مؤسسة **سونطراك** إلى أن اصدر مرسوم رقم 80/101 و الذي اقتضى إنشاء المؤسسة الوطنية لتكرير و توزيع المنتجات البترولية(*ERDP*) ،بدأت المؤسسة نشاطها في الفاتح من جانفي 1982 ، واهتمت بصناعة و تكرير وتوزيع المنتجات البترولية، عدلت و قسمت فيما بعد وفق المرسوم 189/87 :في 25 أوت 1987 إلى مؤسستين وطنيتين.

2- تأميم المحروقات:

في 1971/02/24 تم تأميم المحروقات في الجزائر، حيث جسد هذا القرار بالتوقيع على مرسوم 1972/04/12 بإصدار القانون الأساسي للمحروقات ، بنفس الإطار الذي تعمل المؤسسات الأجنبية في ميدان التنقيب و استغلال

[1] https://sonatrach.com/organisation . 16: 14, 14/06/2020

المحروقات في الجزائر و توج قرار تأميم المحروقات بمسار طويل يرمي إلى التحكم في هذا القطاع واسترجاع الوطن لموارده من المحروقات.

3-إعادة الهيكلة:

بعد مدة استطاعت سونطراك أن تصل إلى تكامل عمودي وأفقي لنشاطات متعددة، وذلك انطلاقا من الإستغلال إلى التوزيع، وعلى إثر قاعدة التوجه نحو المخطط الخماسي

1980-1984، أعيدت هيكلته على خلاف المؤسسات الأخرى حيث تفرعت عنه 17 مؤسسة :مؤسسات صناعية، مؤسسات الخدمات، مؤسسات لتسيير المنطاق الصناعية الموجودة في أرزيو، سكيكدة، حاسي الرمل،....

ثانيا : نشأة مؤسسة نفطال[1]

أنشأت المؤسسة الوطنية لتكرير وتوزيع المواد البترولية نفطال بموجب المرسوم رقم101/80 الصادر بتاريخ 01 /1980/01، بعد هيكلة مؤسسة سوناطراك وبدأت نشاطها في 1982/01/01، حيث أصبحت مؤسسة مستقلة تماما و لها كامل الصلاحيات في تسيير شؤونها، وهذا في الفترة الممتدة بين1982-1987، أما ابتداء من سنة 1988 غيرت المؤسسة قانونها الداخلي و أصبحت فرع تابع لسوناطراك، حيث انقسمت إلى مؤسستين:

- NAFTEK مؤسسة التكرير.
- NAFTALمؤسسة توزيع المواد البترولية المتعددة و مشتقاتها.

مؤسسة نفطال من أهم المؤسسات العمومية في الجزائر، إذ تحتل المرتبة الثالثة كأحسن مؤسسة عمومية بعد كل من سونطراك ونفتاك و هي فرع 100% من شركة سونطراك المحتكر لسوق المحروقات في الجزائر.

و تماشيا مع المتطلبات و الظروف التي تفرضها التحولات الاقتصادية و العالمية خضعت مؤسسة نفطال سنة 2001 إلى إعادة تنظيم حيث تحولت من مؤسسة إلى شركة ذات أسهم(Réorganisation) تابعة لمجموعة سوناطراك، برأسمال يقدر ب40.000.000.000 دج. متخصصة في تسويق و توزيع المواد البترولية المتعددة على مستوى كامل التراب الوطني،وتقع مديريتها العامة بالعاصمة بالضبط في الشراقة أما عن تسمية نفطال فهي تنقسم إلى شقين :

– NAFT: (النفط) البترول.

– AL:الجزائر.

في عصر العولمة ، اعتبرت نفطال أنه من الضروري إنشاء منظمة جديدة حسب خط الإنتاج (البيتومين ، زيوت التشحيم ، الشبكة ، الخدمات اللوجستية ، غاز البترول المسال ، علم الهواء ، الطيران ، البحرية).

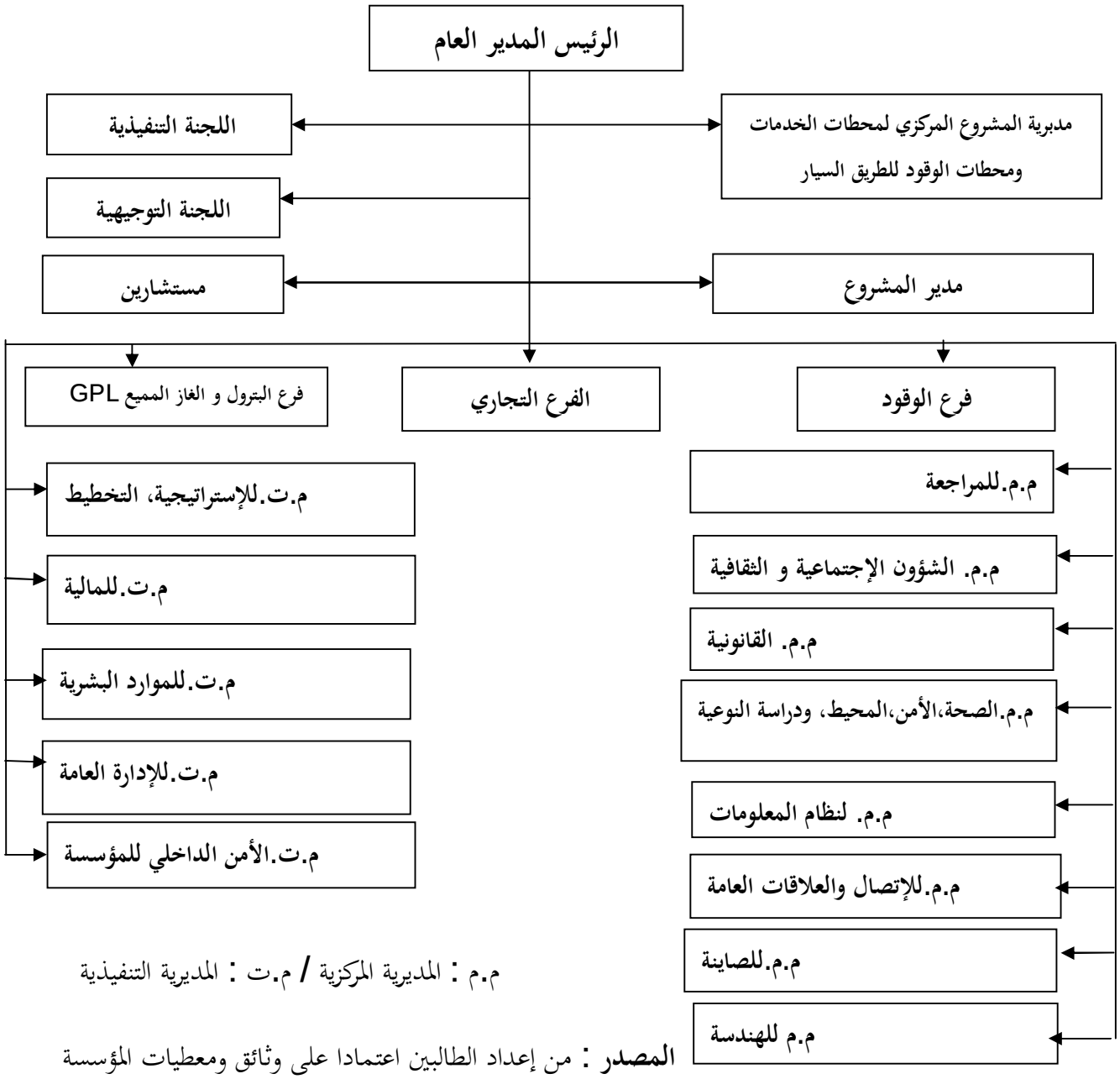
[1] https://www.naftal.dz/fr/index.php/a-propos-de-naftal 14/06/2020, 14: 16

تورد نفطال ما يقرب من 13.3 مليون طن من المنتجات البترولية سنويًا ، وهو رقم من المقرر أن يزداد مع الطلب المتزايد باستمرار،كما نفذت رؤية استراتيجية جديدة متوسطة المدى موجهة نحو العملاء مع خطة تنفيذ.

ثالثا : الهيكل التنظيمي العام لشركة نفطال NAFTAL ومختلف مهام أقسامه

بتاريخ 2014/05/08 وبأمر من الرئيس المدير العام للمؤسسة، أصبح الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال كالتالي حسب أخر تعديل قامت به مؤسسة نفطال على هيكلها التنظيمي و الذي هو على النحو التالي :

الشكل رقم (1-3) : الهيكل التنظيمي العام لشركة نفطال



م.م : المديرية المركزية / م.ت : المديرية التنفيذية

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق ومعطيات المؤسسة

المطلب الثاني : لجان و فروع وإمكانيات مؤسسة نفطال :

أولا : لجان مؤسسة نفطال :

تتمثل لجان مؤسسة نفطال في ما يلي :[1]

أ- اللجنة التنفيذية Comité Exécutif :

يرأس الرئيس المدير العام اللجنة التنفيذية لمؤسسة نفطال، والتي تتكون من مدراء الأقسام و المدراء التنفيذيون، و المهمة المستندة لهذه اللجنة هي تحديد المحاور الإستراتيجية الكبرى الخاصة بمؤسسة نفطال، خاصة في مجالات الشراكة، الأمن وميادين التسيير.

ب- اللجنة التوجيهية Comité Directeur :

يرأس الرئيس المدير العام اللجنة التوجيهية لمؤسسة نفطال، و التي تتكون من مدراء الأقسام، و المدراء التنفيذيون، والمهمة المسندة لهذه اللجنة هي مساعدة الرئيس المدير العام في تسيير و مراقبة العمل.

ت- المستشارين Conseiller :

المهمة المسندة والموجهة إلى هذه اللجنة هي مساعدة المدير العام في الوظيفة التي يقوم بها، و في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية فيما يخص الأنشطة الدولية وعلاقات الصحافة و الإعلام.

ث- رؤساء المشاريع Chefs de projet :

المهام الموكلة إلى هذه اللجنة هي الإشراف على إعداد خطط المشاريع و التأكد من الالتزام بالمواصفات في المواد والمعدات والأعمال، وعرضها على الرئيس المدير العام، ومن بعدها الإجازة على المشاريع.

[1] https://www.naftal.dz/fr/ 16 :22, 14/06/2020

ثانيا : فروع مؤسسة نفطال :

تحتوي مؤسسة نفطال على ثلاث فروع و تتمثل في[1]:

أ- فرع الوقود Branche Carburants :

تتمثل المهام المستندة إلى فرع الوقود في:

- تغطية الاحتياجات الوطنية من الوقود في أحسن الظروف.
- ضمان تموين و تسويق الوقود عبر كافة التراب الوطني.
- ربط و مراقبة وظائف التوزيع، التخزين، النقل، الصيانة، و التموين في أنحاء الوطن.
- تأمين التوزيع الحسن لمنتجات الوقود و زيوت التشحيم.
- حماية وصيانة المعدات المتنقلة، التوزيع الحسن لمنتجات الوقود و زيوت التشحيم فيما يخص مجال الطيران و الملاحة.
- اقتراح دراسات عن الاحتياجات في ميدان التخزين و التوزيع للطيران و الملاحة.

ب - الفرع التجاري Branche Commercialisation:

و تتمثل المهام الموكلة إلى الفرع التجاري في:

- تسويق المنتجات البترولية وغيرها، بالإضافة إلى تقديم الخدمات عبر كافة شبكات نقاط البيع.
- تسيير، متابعة ومراقبة العلاقات التجارية مع كبار الزبائن.
- مراقبة ، متابعة، تطوير، وتسيير شبكة نقاط البيع.
- وضع إستراتيجية لتطوير شبكة التوزيع.
- القيام بعملية مراقبة و تفتيش بصفة دورية و منتظمة، لتتأكد من نوعية الخدمات واحترام معايير التسيير والأمن.

[1] https://www.naftal.dz/fr/index.php/produits/particuliers/carburants-terre 16 :34, 14/06/2020

– تنشيط سياسة استقبال الزبائن و نوعية الخدمات.

– القيام بالدراسات الهادفة إلى تقوية مكانة المؤسسة في السوق.

– اتخاذ الإجراءات التي تسمح بتعظيم تدفقات التوزيع و تدنيه التكاليف.

– عرض منتجات المؤسسة في السوق.

– السهر على المحافظة على سمعة الشركة عبر كافة نقاط البيع.

ملاحظة : مقاطعة التسويق بالمدية تنتمي إلى الفرع التجاري.

ج - فرع البترول و الغاز المميع Branche GPL 'Gaz de Pétrole Liquide :

تتمثل مهام هذا الفرع فيما يلي:

–ضمان وفرة الغاز.

–توزيع الغاز على كافة التراب الوطني، خاصة في فصل الشتاء حيث يزداد استهلاك هذه المادة وبالتالي يزداد الطلب عليها.

–القيام بعملية مراقبة نقاط البيع.

–تطوير شبكة توزيع البترول والغاز المميع.

ثالثا : إمكانيات مؤسسة نفطال :

قامت مؤسسة نفطال بتجهيز وسائل ، هياكل وعمال يساهمون في توزيع المنتجات البترولية، و هذا من أجل رفع أداء المؤسسة من جهة و إتمام المهام المسندة إليها بطريقة جيدة وسريعة من جهة أخرى، بالإضافة إلى تسطير الأهداف المراد بلوغها من وضع قوانين، مخططات وبرامج تنموية.

تملك مؤسسة نفطال إمكانيات بشرية تتمثل في اليد العاملة و إمكانيات مادية تتمثل في شبكة التوزيع وهي كما يلي[1]:

أ- اليد العاملة:

يبلغ عدد عمال مؤسسة نفطال حوالي 32144عامل (سنة 2016) بين دائمين ومؤقتين موزعين على كل التراب الوطني و هم مقسمون إلى ثلاث فئات كالتالي:

- 3508 إطار .
- 9092 تقني .
- 19544(منفذ) يد عاملة .

و نذكر هنا أن عدد الموظفين قابل للزيادة خصوصا في فصل الشتاء أين يزيد الطلب على المنتجات البترولية خاصة قارورات الغاز المميع مما يستوجب توظيف اليد العاملة كما و نوعا لمواجهة هذه الأزمات.

ب- شبكة التوزيع :

من أجل نقل و توزيع المواد البترولية قامت مؤسسة نفطال ب:

1. تجهيز 90 مركز للتخزين منها :

- 23 مركز للوقود ،14 مركز للزيوت ،53 مركز متعدد المنتجات (عجلات،منتجات خاصة).
- تجهيز16 وحدة لصناعة الزفت ذات طاقة تصنيع402000 طن/سنة.
- 42 مركز تعبئة غاز البوتان والبروبان GPL لها طاقة 1.2 مليون طن/سنة.
- 21 مركز ومخزن لقسم البحرية.
- 29 مركز ومخزن لقسم الطيران.

[1] https://www.naftal.dz/fr/index.php/moyens, 14/06/2020 ,55: 16.

2 . 750 كم من قنوات الوقود والغاز GPL.

– 380 كم خط أنابيب متعدد المنتجات، و350 في طور الإنجاز.

3. تجهيز 2010 محطة خدمات منتشرة عبر كافة التراب الوطني و تتمثل هذه المحطات في نقاط بيع المنتجات المسوقة، حيث تعكس نسبة% 85 من مبيعات الوقود، و يتم استغلالها على أربع حالات مختلفة:

- **الإدارة المباشرة 338** :محطة تملكها مؤسسة نفطال ،ويتم تسييرها من قبل عمال تابعين ل مؤسسة نفطال مباشرة.

- **الإدارة الحرة 537** :محطة انتقلت ملكيتها لمؤسسة نفطال عن طريق التأميم، فتقوم مؤسسة نفطال بتأجيرها لمجموعة من الخواص وفق عقد كراء بين الطرفين.

المطلب الثالث: تعريف المقاطعة التجارية لنفطال بالمدية وهيكلها التنظيمي :

أولا :تعريف المقاطعة:

مقاطعة تسويق المدية هي تابعة للفرع التجاري،أنشات بأمر من المدير العام في سنة 1999، وهي منطقة لتوزيع الوقود والزيوت والأطواق(المطاط) و تضم مجموعة من والمراكز والوحدات التابعة لها و التي تقع في مواقع جغرافية مختلفة عبر الولايات التالية : المدية، البليدة، الجلفة، عين الدفلى، تيبازة و المسيلة.

—مركز توزيع الوقود الواقع بالبرواقية.

—مركز المطاط و الزيوت بالبرواقية.

—مركز توزيع الوقود الواقع بالبليدة.

—مركز المطاط و الزيوت بالبليدة.

—مركز توزيع الوقود الواقع بعين الدفلى.

—مركز المطاط و الزيوت بعين الدفلى.

—مركز توزيع الوقود الواقع بالجلفة.

—محطات التوزيع الواقعة بتيبازة و ولاية المسيلة[1].

ثانيا : تقديم قسم المحاسبة و المالية للمقاطعة التجارية لنفطال بالمدية :

يعرف قسم المحاسبة و المالية في وحدة نفطال بالمدية على أنه(قسم يتعامل مع جميع العمليات المحاسبية و المالية، مهمته الرئيسية هي جمع العمليات التي تقوم بها الوحدة مما يسهل الرجوع إليها وقت الحاجة ، فضلا عن قيامها بتحديد الديون المستحقة للوحدة لدى الغير و ما عليها من التزامات و تقدم المعلومات اللازمة لمصلحة الضرائب و مراقبة اليوميات المحاسبية الخاصة بكل المراكز التابعة للوحدة . و تتمثل مهامه في :

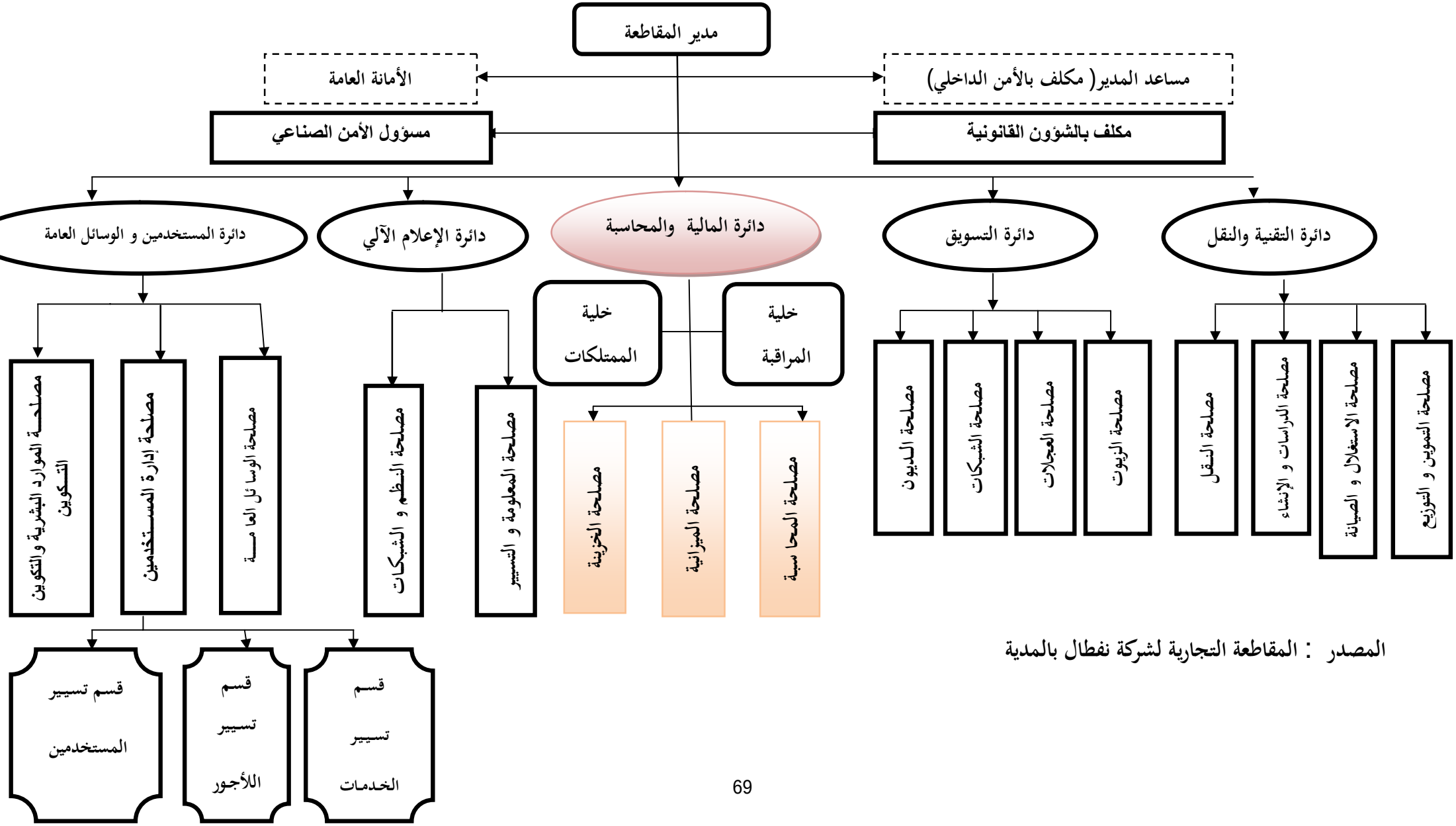
- انجاز المعاملات المالية والتأكد من سلامة عمليات الإيرادات والمصروفات.
- تدقيق المستندات المالية الواردة وتحرير أوامر الصرف والحوالات والشيكات.
- قيد المستندات في السجلات المحاسبية وإعداد التقارير المالية المرحلية (السداسية) و السنوية .
- إعداد الكشوف المالية اللازمة.
- إعداد الحسابات الختامية.
- إعداد الموازنات التقديرية)[2].

ثالثا : الهيكل التنظيمي للمقاطعة التجارية لنفطال بالمدية :

[1] اعتمادا على المعلومات المقدمة من قسم الموارد البشرية الخاص بشركة نفطال بالمدية .

[2] اعتمادا على المعلومات المقدمة من قسم الموارد البشرية الخاص بشركة نفطال بالمدية .

الشكل رقم (2-3): الهيكل التنظيمي للمقاطعة التجارية لنفطال بالمدية



المصدر : المقاطعة التجارية لشركة نفطال بالمدية

المبحث الثاني : عرض القوائم المالية الخاصة بالمقاطعة التجارية لنفطال بالمدية

تقوم شركة نفطال بإعداد جميع القوائم المالية اللازمة لمعرفة التطورات الحاصلة في الوضعية المالية ، لذلك قمنا باختيار ثلاث قوائم أساسية خلال سنتي 2018 و 2019 لمعرفة التغيرات الواقعة خلال فترتين مختلفتين من نشاطها التجاري.

ملاحظة هامة : نظرا للظروف الاستثنائية التي واجهناها خلال العمل الميداني لم نستطع الحصول على القوائم المالية المرحلية (السداسية) و التي تقوم شركة نفطال بإعدادها فعلا ، و من اجل ذلك قمنا بالإعتماد على القوائم المالية السنوية لسنتين مختلفتين لتوفرها على شروط الدراسة و إمكانية تطبيق الجانب النظري عليها .

المطلب الأول : عرض الميزانية المالية لسنتي 2018 و 2019 لشركة نفطال بالمدية

أولا : عرض جانب الأصول للميزانية

يكون جانب الأصول للميزانية على الشكل التالي :

الجدول رقم (3-1) : جانب الأصول لميزانية 2018 و2019

			الأصول		
البيان	المبلغ	الاهتلاك	المبلغ الصافي 2019	المبلغ الصافي 2018	نسبة التغير %
الأصول الغير جارية					
فارق التقييم	-	-	-	-	
التثبيتات المعنوية	-	-	-	-	
التثبيتات العينية	8 685 771 070,93	5 375 952 671,65	3 309 818 399,28	3 613 526 838,80	%-8 ,40
التثبيتات الجاري إنجازها	270 345 741,83	-	270 345 741,83	464 140 962,07	%-41,75

التثبيتات المالية	31 455 216,76	-	31 455 216,76	28 111 108,64	%+11.90
الضريبة المؤجلة	-	-	-	-	
مجموع الأصول غير الجارية	8 987 572 029,52	5 375 952 671,65	3 611 619 357,87	4 105 778 909,51	%-12,03
الأصول الجارية					
المخزون	556 293 796,77	-	556 293 796,77	474 788 511,74	%+17,16
الديون و الاستخدامات المماثلة	-	-	-	-	
الزبائن	344 946 627,34	27 355 428,14	317 591 199,20	304 472 685,39	%+4,31
مدينون آخرون	48 869 447,37	8 066 131,58	40 803 315,79	35 073 464,50	%+16,33
الضرائب المماثلة	29 780 426,58	-	29 780 426,58	30 849 281,52	%-3,46
أصول جارية أخرى	-	-	-	-	
الموجودات المماثلة	-	-	-	-	
أصول مالية أخرى	-	-	-	-	
خزينة الأصول	566 998 995,55	1 514 026,83	565 484 968,72	500 009 203,61	%+13,10
مجموع الأصول الجارية	1 546 889 293,61	36 935 586,55	1 509 953 707,06	1 345 193 146,76	%+29,12
مجموع الأصول	10 534 461 323,13	5 412 888 258,20	5 121 573 064,93	5 450 972 056,27	%-6,04

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 06

● **التعليق :**

- نلاحظ من خلال الجدول أن الأصول غير الجارية و التي قدرت ب 4 105 778 909,51 دج خلال سنة 2018 قد انخفضت بنسبة 12,03% مقارنة بسنة 2019، و هذا راجع إلى الانخفاض في التثبيتات العينية و التثبيتات الجاري انجازها خلال 2019 .

- نلاحظ من خلال الجدول أن الأصول الجارية و التي قدرت ب 1 345 193 146,76 دج خلال سنة 2018 قد ارتفعت بنسبة 29,12+% مقارنة بسنة 2019 ، و ذلك بسبب الزيادة في الخزينة و نسبة الأموال من عند المدينين الآخرين في سنة 2019.

ثانيا : عرض جانب الخصوم للميزانية

يكون جانب الخصوم للميزانية على الشكل التالي :

الجدول رقم (2-3) : جانب الخصوم لميزانية 2018 و 2019

	الخصوم		
البيان	**المبلغ الصافي 2019**	**المبلغ الصافي 2018**	**التغير النسبي %**
الأموال الخاصة			
رأس المال	-	-	
العلاوات	-	-	
فارق إعادة التقييم	-	-	
النتيجة الصافية	-743 869 995 ,91	-934 411 249 ,24	%-20,40
أموال أخرى صافية	-	-	
مجموع الأموال الخاصة	-743 869 995 ,91	-934 411 249,24	%-20,40
الخصوم الغير جارية			
ديون متعلقة بالمساهمات	-	-	

الضرائب (المؤجلة)	-	-	
ديون أخرى غير متداولة	15 340 778,97	14 140 778,97	%+8,49
المخصصات والمنتجات المسجلة	142 852 188,00	143 334 702,43	%-0,33
مجموع الخصوم الغير جارية	158 192 966,97	157 475 481,40	%+0,45
الخصوم الجارية			
الموردون والحسابات الملحقة	115 228 485,45	254 608 478,03	%-54,74
الضرائب	-	-	
ديون أخرى	5 592 021 608,42	5 973 299 346,08	%-6,38
خزينة الخصوم	-	-	
مجموع الخصوم الجارية	5 707 250 093,87	6 227 907 824,11	%-8,63
مجموع الخصوم	5 121 573 064,93	5 450 972 056,27	%-6,04

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 06

●التعليق :

- نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع الأموال الخاصة التي قدرت ب 934 411 249,24- دج خلال 2018 ، قد شهدت انخفاضا في نقصانها بنسبة 20,40% مقارنة بسنة 2019 ، وهذا يعود إلى التحسن في مبلغ النتيجة الصافية في سنة 2019.

- نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع الخصوم غير الجارية التي قدرت ب 157 475 481,40 دج خلال سنة 2018 ، قد ارتفعت بنسبة 0,45% مقارنة بسنة 2019، و هذا بسبب زيادة الديون الأخرى الغير متداولة خلال سنة 2019.

- نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع الخصوم الجارية التي قدرت ب 6 227 907 824,11 دج خلال سنة 2018 ، قد انخفضت بنسبة 8,63% مقارنة بسنة 2019 ، و هذا نظرا لزيادة المبالغ الخاصة بالموردين خلال سنة 2019.

المطلب الثاني : عرض قائمة حسابات النتائج للمقاطعة التجارية لشركة نفطال بالمدية

تكون قائمة حسابات النتائج على الشكل التالي :

الجدول رقم (3-3) : جدول حسابات النتائج لسنتي 2018 و 2019

رقم الحساب	البيان	سنة 2019	سنة 2018	التغير النسبي %
70	مبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة	3 216 841 348,14	2 755 565 574,63	%+16,74
72	الإنتاج المخزن أو المنقوص من المخزون	- 99 445 733,23	-77 462 481,18	%+28,38
73	الإنتاج المثبت	-	250 738.89	%-100
74	إعانات الاستغلال	-	-	
1	**إنتاج السنة المالية**	3 117 395 614,91	2 678 353 832,34	%+16,40
60	المشتريات المستهلكة	853 787 109,17	884 130 540,15	%-3,43
61/62	الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى	732 532 120,47	671 694 926,74	%+9,06
2	**استهلاك السنة المالية**	1 586 319 229,64	1 555 825 166,89	%+1,96
3	**القيمة المضافة للاستغلال**	1 531 076 385,27	1 122 528 665,45	%+36,40
63	أعباء المستخدمين	1 290 564 366,68	1 064 664 844,41	%+21,21
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	122 333 764,47	77 875 566,18	%+57,08
4	**إجمالي فائض الاستغلال**	118 178 254,12	- 20 011 745,14	%+690 ,54
75	المنتوجات العملياتية الأخرى	30 128 354,24	39 088 296,80	%-22,92
65	الأعباء العملياتية الأخرى	5 432 702,61	5 694 853,55	%-4,60
68	المخصصات والإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	827 631 300,99	956 591 823,74	%-13,49

78	استرجاع عن الخسائر القيمة والمؤونات	2 584 220,32	5 973 133,25	%-56,73
5	**النتيجة العملياتية**	**- 682 173 174,92**	**- 937 236 992,38**	**%-27.21**
76	المنتوجات المالية	3 720 638,91	4 039 556,80	%-7,89
66	الأعباء المالية	65 417 459,90	1 213 813,66	%+5289,41
6	**النتيجة المالية**	**- 61 696 820,99**	**2 825 743,14**	**%-2283,38**
7	**النتيجة العادية قبل الضرائب**	**- 743 869 995,91**	**- 934 411 249,24**	**%-20,40**
695/698	الضرائب على الأرباح العادية والضرائب الأخرى	-	-	
692/693	الضريبة المؤجلة عن الأموال وعن الخصوم	-	-	
8	**النتيجة الصافية**	**- 743 869 995,91**	**- 934 411 249,24**	**%-20,40**

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على الملحق 07

● **التعليق :**

- نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع القيمة المضافة للاستغلال التي قدرت ب 1 122 528 665,45 دج خلال سنة 2018 ، قد ارتفعت بنسبة 36,40% مقارنة بسنة 2019 ، و هذا نظرا لزيادة انتاج السنة المالية بنسبة 16,40% خلال سنة 2019.

- نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع إجمالي فائض الاستغلال التي قدرت ب 20 011 745,14 - دج خلال سنة 2018 ، قد ارتفعت بقرابة سبع مرات خلال 2019 لتقدر ب 118 178 254,12 دج، و هذا نظرا لزيادة القيمة المضافة للاستغلال بنسبة 36,40% خلال سنة 2019.

- نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع النتيجة العملياتية التي قدرت ب 937 236 992,38 - دج خلال سنة 2018 ، قد شهدت تحسنا ملحوظا بنسبة 27.21% خلال 2019 ، و هذا نظرا لانخفاض الأعباء العملياتية الأخرى و المخصصات للاهتلاكات بنسبة 4,60% و 13,49% على التوالي خلال سنة 2019.

- نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع النتيجة المالية التي قدرت ب 2 825 743,14 دج خلال 2018 ، قد شهدت انخفاضا كبيرا قدر ب 23 مرة مقارنة بسنة 2019 لتقدر ب 61 696 820,99 - دج ، وهذا بسبب الإرتفاع الكبير في نسبة الأعباء المالية بنسبة 5289,41% خلال 2019.

- نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع النتيجة الصافية التي قدرت ب 934 411 249,24 - دج خلال 2018 ، قد شهدت تحسنا بنسبة 20,40% سنة 2019 ، وهذا راجع إلى الإرتفاع الكبير في نسبة إجمالي فائض الإستغلال بنسبة 690 ,54% خلال 2019.

المطلب الثالث : عرض جدول التدفقات النقدية لسنتي 2018 و 2019 لشركة نفطال بالمدية

تكون قائمة التدفقات النقدية لشركة نفطال كما يلي :

الجدول رقم (4-3): جدول قائمة التدفقات النقدية لسنتي 2018 و 2019

البيان	سنة 2019	سنة 2018	التغير النسبي %
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	82 769 114,00	-279 555 982,97	%+129,60
تحويل الأموال	-	-	
النقد المستلم من الزبائن	24 220 913 648,26	24 613 716 371,15	%-1,60
المبالغ المدفوعة للموردين	-543 698 925,99	-552 735 200,34	%-1,63
الفوائد والرسوم المالية الأخرى المدفوعة	-5 201 391,60	-5 142 547,10	%+1,14
دفع الضرائب	-	-	
دعوة للحصول على الأموال الصادرة	-	-	
تلقي دعوة للحصول على الأموال	1 651 492 794,00	1 375 158 920,00	%+20,10

المبالغ المدفوعة للموظفين	-1 073 811 931,14	-802 369 343,34	%+33,83
جمع الأموال الصادرة	-24 151 980 554,24	-24 870 464 671,52	%-2,88
دفع الأموال	-	-	
الدولة، الجمعيات العامة ،(منظمات التدريب)	-9 182 964,00	-1 418 700,00	%+547,28
تحصيلات أخرى للحسابات	-	-	
مدفوعات أخرى للحسابات	-	-	
القيم النقدية	-5 761 561,29	-36 300 811,82	%-84,19
الحركات المالية بين الهياكل	-	-	
التدفق النقدي قبل البنود الغير عادية	-	-	
التدفق النقدي من العناصر الغير عادية	-	-	
التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية	82 769 114,00	-279 555 982,97	%+129,60
التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية	-17 293 348,89	-15 021 370,71	%+15.12
المدفوعات على شراء الأصول الثابتة الملموسة أو الغير ملموسة	-4 640 922,45	-2 349 036,00	%+97,56
المدفوعات على شراء الأصول الثابتة الملموسة أو الغير ملموسة	-12 652 426,44	-12 672 334,71	%-0.16
التحصيل عند التنازل على الأصول الثابتة الملموسة أو غير ملموسة المدفوعات على حيازة الأصول المالية	-	-	
المدفوعات على حيازة الأصول المالية	-	-	
التحصيل عند التنازل على الأصول المالية	-	-	
الفوائد المستلمة على الإستثمارات المالية	-	-	
أرباح الأسهم والدخل المستلم	-	-	
التدفق النقدي الصافي من الأنشطة الإستثمارية	-17 293 348,89	-15 021 370,71	%+15.12
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية	-	-	
التحصيل بعد إصدار أسهم	-	-	

توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى	-	-	
النقدية الواردة من القروض	-	-	
سداد القروض أو الديون الأخرى المماثلة	-	-	
التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التمويلية	-	-	
آثار التغيرات في معدلات الصرف على السيولة وشبه السيولة	-	-	
مجموع التدفقات النقدية	65 475 765,11	-294 577 353,68	%+122,22
الخزينة عند افتتاح السنة المالية	501 523 230,44	796 100 584,12	%-37,00
الخزينة عند إقفال السنة المالية	566 998 995,55	501 523 230,44	%+33,05
التغير النقدي خلال الفترة	65 475 765,11	-294 577 353,68	%+122,22
التسويات مع النتيجة المحاسبية	-	-	

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الملحق رقم 08

● **التعليق :**

- نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية التي قدرت ب 279 555 982,97- دج خلال سنة 2018 ، قد شهدت تحسنا ملحوظا بنسبة 129,60% خلال2019 ،وهذا نظرا لانخفاض نسبة القيم النقدية السالبة ب 84,19% خلال سنة 2019.

- نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة الاستثمارية و التي قدرت ب 15 021 370,71 - دج خلال سنة 2018، قد ازدادت في التناقص بنسبة 15.12% خلال سنة 2019، و هذا بسبب انخفاض المدفوعات على شراء الأصول الثابتة الملموسة أو الغير ملموسة بنسبة 97,56% و ذلك في سنة 2019.

- نلاحظ من خلال الجدول أن التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التمويلية معدومة .

- نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع التدفقات النقدية الصافية التي قدرت ب 294 577 353,68- دج في سنة 2018، قد حققت تطورا موجبا بنسبة 122,22% خلال سنة 2019، وهذا راجع إلى

التطور الايجابي للتدفقات النقدية الصافية للأنشطة التشغيلية مقارنة مع التدفقات النقدية الصافية للأنشطة الاستثمارية خلال 2019

- نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع التغيرات النقدية خلال الفترة التي قدرت ب 294 577 353,68 - دج في سنة 2018، قد شهدت تغيرا موجبا بنسبة 122,22% خلال سنة 2019 ، وذلك لأن نسبة التغير في الخزينة عند إقفال السنة المالية كانت موجبة بنسبة 33,05% في سنة 2019.

المبحث الثالث : تحليل محتوى القوائم المالية لإعداد التقارير المالية المرحلية

من أجل القيام بفحص التقارير المالية المرحلية قمنا بالإعتماد على تحليل محتوى القوائم المالية باستخدام النسب والمؤشرات المالية .

المطلب الأول : تحليل محتوى الميزانية و جدول حسابات النتائج لشركة نفطال بالمدية

أولا: مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية :

أ- جدول مؤشرات التوازن المالي :

المؤشرات المالية	سنة 2018	سنة 2019
1- رأس المال العامل الإجمالي FRNG	-488271478	-4197296386
2- احتياجات رأس المال العامل BFR	-5382723882	-4762781355,57
3- الخزينة الصافية TN	500009203,61	565484968,72

ب- جدول النسب المالية :

دلالة النسبة	النسب المالية	سنة 2018	سنة 2019
4- نسب السيولة	السيولة العامة	0.21	0.26
	السيولة المختصرة	0.13	0.16
	معدل دوران الأصول	0.5	0.62
5- نسب النشاط	معدل دوران الأصول الثابتة	0.67	0.89
	معدل دوران الأصول المتداولة	2.04	2.13
	نسبة قابلية السداد	1.17	1.14
6- نسب التمويل	نسبة هيكلة الديون قصيرة الأجل	1.14	1.11
	نسبة هيكلة الديون طويلة الأجل	0.03	0.03
7- نسب الربحية	نسبة المردودية الاقتصادية	-0.17	-0.14
	نسبة مردودية النشاط	-0.33	-0.23

ثانيا : التعليق على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

1- حقق رأس المال العامل الإجمالي لشركة نفطال رقما سالبا خلال سنتي 2018 و 2019، يعني أن المؤسسة غير قادرة على التزاماتها اتجاه الغير، يتطلب منها إجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي ،و يدل أيضا على أن هناك جزء من الإستثمارات ممول من طرف الديون قصيرة الأجل وهذا ليس توظيفا عقلانيا لأموال المؤسسة.

2- قدرت احتياجات رأس المال العامل لشركة نفطال قيمة سالبة خلال سنتي 2018 و 2019 ، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس مال العامل لأنه يغطي كل الإستثمارات وأن هذه القيمة عبارة عن فائض يجب توجيهه لتمويل دورة الإستغلال .

3- شهدت شركة نفطال خلال ستني 2018 و 2019 نتيجة صافية موجبة ، حيث قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة ، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن .

4- السيولة العامة في كلتا السنتين أقل من الواحد أي أن المؤسسة في حالة سيئة وعليها مراجعة هيكلها المالي وذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو رأس المال وكذا التقليل من الديون قصيرة الأجل، أما السيولة المختصرة هي اقل من (0.3-0.5) وهو مجال قبولها ومن هنا نقول أن المؤسسة غير قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل خلال فترة قصيرة .

5- يقدر معدل دوران أصول المؤسسة في سنة 2018 ب (0.5)يعني كل دينار مستثمر في المؤسسة يولد 0.5 من المبيعات هذا يدل على أن إدارة المؤسسة لديها كفاءة في إدارة ممتلكاتها، أما بالنسبة لسنة 2019 قدر ب (0.62) هذا ما يعني زيادة طفيفة في الكفاءة .

معدل دوران الأصول الثابتة يقيس قدرة هذه الأخيرة على خلق المبيعات فبنسبة سنة 2018 قدرت ب (0.67) يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 0.67 من المبيعات بينما في سنة (2019) قدر ب (0.89).

معدل دوران الأصول المتداولة بين 2.04 و 2.13 وهو مرتفع .

6- تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، وهذه النسبة مرتفعة وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على الديون قصيرة الأجل في زيادة وتمويل أصولها مما قد يجعلها تواجه صعوبة في سداد قيمة الديون حين يصل موعد استحقاقها.

7- إن نسبة المردودية الاقتصادية منخفضة جدًا أي أن المؤسسة غير قادرة على استخدام أصولها في توليد الربح وهذا يدل على عدم الكفاءة في استغلال الأصول أما بالنسبة لمردودية النشاط أيضا منخفضة وهذا يدل على أن النتيجة المتحصل عليها سيئة مقابل حجم نشاطها .

المطلب الثاني : تحليل محتوى قائمة التدفقات النقدية لشركة نفطال بالمدية

اولا : حساب النسب المالية

النسبة	سنة 2018	سنة 2019
1- نسبة كفاية التدفقات التشغيلية	0.98	1.02
2- نسبة النقدية التشغيلية	0.29	-0.11
3- التدفق النقدي إلى المبيعات	9.43	8.04
4- نسبة العائد إلى المجودات	-0.05	0.01
5- نسبة التغطية النقدية	-18.61	4.78

ثانيا : التعليق على النسب المالية :

1- نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية بلغت في 2018 ب 0.98 أي أن أصغر من الواحد من هنا نستنتج أنه لا يوجد جودة للمؤسسة ولا لنوعية الأرباح المحققة، بينما في سنة 2019 بلغت 1.02 أكبر من الواحد بنسبة قليلة ويمكن القول في هذه السنة أن المؤسسة حققت جودة متوسطة لنوعية الأرباح .

2- نسبة النقدية التشغيلية بلغت في سنة 2018 (0.29) وفي سنة 2019 (0.11-) في كلتا السنتين أقل من الواحد نستنتج في هذا أن في كلتا السنتين النتيجة التي حققتها المؤسسة لم تساهم في زيادة صافي تدفقات النقدية التشغيلية.

3- التدفق النقدي إلى المبيعات بلغ في سنة 2018 (9.45) أما في سنة 2019 (8.04) من هنا يمكننا القول أن المؤسسة جيدة جدًا ولديها نوعية وجودة الأرباح المحققة .

4- نسبة العائد إلى المجودات بلغت (0.05-) في سنة 2018 و (0.01) في سنة 2019 ومن هنا نقول أنه لا يوجد مساهمة الأصول في زيادة صافي التدفقات النقدية التشغيلية لعدم بلوغها النسبة المقبولة وهي بين 20 % و 40%.

5- نسبة التغطية النقدية في سنة 2018 كانت أقل بكثير من 1 وهذا دليل على عدم قدرة المؤسسة على تلبية احتياجاتها الاستثمارية والتمويلية باستخدام صافي التدفقات النقدية التشغيلية بينما في سنة 2019 بلغت (4.78) ومن هنا يمكننا القول أن صافي التدفقات النقدية التشغيلية كانت كافية لتلبية احتياجاتها الاستثمارية والتمويلية.

خاتمة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل وبعد القيام بتحليل القوائم المالية بغرض إعداد تقارير مالية مرحلية لتوضيح الوضعية المالية للشركة و كذلك اكتشاف الانحرافات ، تبين لنا أنه خلال سنتي 2018 و 2019 لم تستطع المؤسسة تحسين رأس المال العامل الإجمالي الذي من شأنه أن يوفي بالتزاماتها نحو الغير، و لكن رغم ذلك حققت نتيجة موجبة خلال السنتين ، حيث قامت بتجميد بعض أصولها الغير الجارية .

بالنسبة لسيولة المؤسسة فقد كانت في كلتا السنتين منخفضة أي أن المؤسسة في حالة سيئة وعليها مراجعة هيكلها المالي ، ولكن معدلات دوران أصول المؤسسة جيد حيث يعني هذا أنها تمتلك كفاءة و قدرة على تسيير ممتلكاتها، و أيضا جودة و نوعية في الأرباح من مبيعاتها .

خاتمة عامة

خاتمة:

يتكون المحيط الداخلي للمؤسسة من عدة وظائف تتكامل فيما بينها، وكل وظيفة لها دورها الخاص بها ، و من بين هذه الوظائف نجد الوظيفة المحاسبية التي تعتبر الجملة العصبية فيها، فهي تقوم بمعالجة العمليات المحاسبية المختلفة التي تقوم بها المؤسسة والتي تتعلق بالوظائف الأخرى أيضا.

ومن خلال تناولنا لموضوع فحص التقارير المالية المرحلية باستخدام القوائم المالية في الجانب النظري والتطبيقي في بحثنا هذا ، تبين لنا أن قيام المؤسسة باستخدام المعدلات والمؤشرات والنسب المالية الخاصة بالتحليل المالي له أثر إيجابي في فحص التقارير المالية المعدة وفق مبادئ محاسبية والتي يتم من خلالها يتم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و المساهمة في اتخاذ القرارات في المقام الأول، حيث اعتمدنا على الجانب المالي والمحاسبي في تحليل بيانات القوائم المالية ،كون أن التحليل المالي يعتبر وسيلة أساسية للقيام بتقييم أداء المؤسسة واكتشاف أسباب الضعف في الأداء و تصحيح الانحرافات و اتخاذ قرارات مالية من شأنها أن تغير المسار السلبي للمؤسسة إلى ايجابي قبل نهاية السنة المالية ، حيث أن أغلب المؤسسات تشكو من تدهور أدائها وعلى هذا التزم المحللين الماليين إلى دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسات مختلف طابعها الذي تنتمي إليه، من خلال التقارير المالية والمحاسبية المتحصل عليها من داخل المؤسسة لأن هذه الأخيرة هي الواجهة الحقيقية لها، وهذا ما أدى بالمحاسبين إلى القيام بوضع تقارير مالية مرحلية يتم إعدادها والإفصاح عنها في فترة تقل عن السنة المالية لأنها تساعد مستخدميها في ترشيد القرار.

نتائج اختبار صحة الفرضيات :

- **الفرضية الأولى :** يتم إعداد القوائم المالية في شركة نفطال بالمدية وفق المبادئ و الفروض المحاسبية التي ينص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 ،وهذا ما يثبت صحة الفرضية من حيث الإطار الفكري لإعداد و عرض القوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية.

- **الفرضية الثانية :** يتم إعداد التقارير المالية المرحلية المعدّة من قبل مؤسسة نفطال بالمدية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولّي رقم (34) بحيث يهدف هذا المعيار إلى وصف محتوى التقرير المالي المرحلي وكذا الفترات التي يغطيها في القوائم المالية المختصرة لفترة مالية أقل من سنة، وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

- **الفرضية الثالثة :** يمكن لمؤشرات التحليل المالي المساهمة في فحص التقارير المالية المرحلية المعدّة من طرف شركة نفطال بالمدية واكتشاف الانحرافات المتواجدة في هذه التقارير والقيام بمعالجتها ، وكذا تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مما يساعد معد القوائم المالية على إعدادها في نهاية السنة المالية وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

نتائج البحث :

من خلال بحثنا هذا نستنتج أن القوائم المالية لديها أهمية بالغة في فحص التقارير المالية المرحلية ، حيث تساهم هذه الأخيرة في اتخاذ القرارات المالية التي من شأنها أن تجنب المؤسسة الإنحرافات و تساعدها في تحسين الأداء و يتبين لنا ذلك من خلال النتائج التالية :

- ✓ تُعدّ المعلومات المالية الموجودة في التقارير المالية المرحلية ذات أهمية لترشيد القرارات المالية ، كونها تحقق فاعلية أكثر وفي وقت وجيز وتكلفة أقل من التقارير السنوية وكذا ذات جودة ونوعية ،وبأقل المخاطر في استثمارات المؤسسة؛
- ✓ يعتبر التحليل المالي بمثابة عملية معالجة للقوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة، ومنها يتم الحصول على معلومات تمكننا من اتخاذ القرار وتقييم كفاءة المؤسسة؛
- ✓ حققت المؤسسة خزينة صافية موجبة خلال السنتين 2018 و 2019 بفضل دورة الاستغلال، بحيث تعتبر هذه الوضعية ميزة ايجابية للمؤسسة؛
- ✓ نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي سالب في كلتا سنتي 2018 و 2019 وهذا لعدم توفر المؤسسة على رأس مال خاص كونها فرع من المديرية العامة لشركة نفطال ، فهي تقوم بالاعتماد على ديونها قصيرة الأجل من أجل تمويل نشاطها.

- ✓ نلاحظ أن المؤسسة لديها كفاءة عالية في تسويق من منتجاتها فهي تملك سرعة دوران جيدة لأصولها المتداولة حيث قام الدينار الواحد المستثمر بتوليد أكثر من 60% من المبيعات خلال سنتي 2018 و 2019.
- ✓ نلاحظ أن التدفقات النقدية التشغيلية قادرة على تشغيل نشاط المؤسسة دون اللجوء للتدفقات النقدية الاستثمارية و التمويلية.
- ✓ نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية لنشاط المؤسسة منخفضة جدًا أي أن النتيجة المتحصل عليها سيئة مقابل حجم نشاطها.
- ✓ نلاحظ أن مصادر سيولة المؤسسة كانت في كلتا السنتين 2018 و2019 منخفضة أي أن المؤسسة في حالة سيئة وعليها مراجعة هيكلها المالي.

التوصيات :

- يفضل على المؤسسة استخدام مصدر للأموال الخاصة واستغلال الأموال التي لديها من أجل القضاء على النقص في رأس المال العامل؛
- من المستحسن أن تركز المؤسسة على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لأنّه يوضح نقاط القوة والضعف ويساعد المديرين في معالجتها؛
- يستحين أن تقوم المؤسسة القيام بإعداد تقارير مالية مرحلية أي أقل من سنة من أجل الاكتشاف المبكر للانحرافات ومعالجتها قبل نهاية السنة المالية ؛
- على المؤسسة استغلال الأموال المجمّدة في خزينتها من اجل توظيفها في البنوك للحصول على فوائد.

آفاق البحث :

من خلال بحثنا تبين لنا أنّ موضوع فحص التقارير المالية المرحلية باستخدام القوائم المالية موضوع يستلزم القيام بفحصه من عدة زوايا تكون في دراسات أخرى مكملة لدارستنا كمايلي:

- فحص التقارير المالية المرحلية باستخدام تقرير محافظ الحسابات .
- فحص التقارير المالية المرحلية باستخدام تقنيات التدقيق و المراجعة .
- التقارير المالية المرحلية وعلاقتها بالإفصاح المتبع في إعدادها.
- دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المالية المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

قائمة المراجع

*** قائمة المراجع:**

أولا : باللغة العربية :

I -الكتب :

1- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبية، منظور التوافق الدولي، دار الجامعية، مصر، 2006.

2- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.

3- جلال عبده حسن، الأصول العلمية في القوائم المحاسبية والمالية، ط1، عمان، دار الزهران، 2005.

4- حسين يوسف قاضي، سمير معذي الريشافي، موسوعة المعايير المحاسبة الدولية، معايير إعداد التقارير المالية الدولية، دار الثقافة، عمان ط1، 2012.

5- دونالدوكيز، جيري ويجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج والسلطان الحمد السلطان، المحاسبة المتوسطة، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،1999.

6- دونالد كيسو، المحاسبة المتوسطة ، ترجمة أحمد حجاج ،ط2، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2003.

7- سمير محمد الشاهد،طارق عبد العال حمادة، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، اتحاد المصادق العربية، 2000.

8- شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.

9- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر و النوزيع ، الأردن، الطبعة الأولى ، 2012.

10- طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، ط01، 2010.

11- عبد القادر الشيخلي، فن كتابة التقارير المالية لا سيما التقارير الإدارية و المالية والفنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، .2004

12- محمد عباس حجازي، قوائم التدفقات النقدية (الإطار الفكري والتطبيقي العملي)، دار النهضة، نسر للطباعة والنشر والتوزيع ، .1998

13- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، .2006

14- محمد كمال أبوعجوة، طارق عبد العال حماد، الطرق المحاسبية و التقارير المالية، ، القاهرة، مصر، .2011

15- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،.2012

16- محمد سامي راضي، **تحليل التقارير المالية (محاسبي- مالي- ائتماني)**، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، .2016

17- هيني قان جريونينج، **معايير التقارير المالية الدولية**، ترجمة طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، مصر، .2006

18- وصفي عبد الفاتح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، القياس والتقييم، الإفصاح المحاسبي، دار المعرفة الجامعية، مصر، .1999

19- -يحي محمد أبو طالب، معايير التقارير الدولية ونظرية المحاسبة وفقا لأحداث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة الدولية، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006.

II-المذكرات والرسائل و الأطروحات :

1- إبراهيم علي عباس، أهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية كأساس لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، 2018./2017

2- امال عويسي، فاطيمة علان، **استخدام المؤشرات و النسب المالية في فحص التقارير المرحلية دراسة ميدانية لوحدة صيدال**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسسير، جامعة المدية، سنة 2017./2016

3- بن قيدة مريم، بلمخطار اسيا، أثر تطبيق حوكمة البنوك في تعزيز جودة التقارير المالية (دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و البنك الوطني الجزائري بالمدية) ،مذكرة ماستر ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، 2019./2018

4- حاتم رياض مصطفى أصلان، مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب في التقارير المالية، مذكرة لماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2015 .

5- رواء عبد الرزاق باعكضة ، أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة جدة، السعودية، .2014

6- زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الإثتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017./2016

7- سليم بن رحمون، " تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد-دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة "،مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2013./2012

8- طارق فايز سكيك ،" **أثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)**"، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية .2010

9- عمر محمد سعيد أبو ركبة، دور مراجعة القوائم المالية المرحلية للشركات المدرجة في تعزيز ثقة المستثمرين ، مذكرة ماجستير في تدقيق الحسابات، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، .2014

10- فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، مذكرة ماجيستر في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005.

11- محمد حيدر موسى شعت، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية ، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2017.

12- نائلة فتحي زكريا، استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الاستثمار، رسالة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة دمشق،2014 .

III-الملتقيات و المداخلات :

1- خالد جمال الجعارات، **مختصر معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية(IAS-IFRS-IPSAS)في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 24-25 نوفمبر.2014

2- ربيع يوسيع العايش وآخرون، مداخلة بعنوان جدول وسيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF)، دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير (ورقلة)، الملتقى الوطني حول "واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 5-6 ماي 2013.

3- سالمي محمد وآخرون، مداخلة بعنوان فعالية معايير المحاسبة الدولية، (IFRS/LAS) للارتقاء بجودة المعلومات المحاسبية وتحقيق متطلبات تحليل الأداء المالي، الملتقى الدولي الخامس حول "دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/LAS) ومعايير المحاسبة الإسلامية"، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، يومي 07- 08 ديسمبر 2014.

4- عبد الغني دادن، عبد الوهاب دادن، مداخلة بعنوان الموضوع المالي بالنظام المحاسبي المالي حسب معيار-39 >IAS 32 حول الصنف الأول والخامس الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 29 و30 نوفمبر 2011.

IV-القوانين و التشريعات :

1- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.

V- المقالات و المجلات :

1- بشرى نجم عبد الله المشهداني ، دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية، دراسة ميدانية، كلية الإدارة و الاقتصاد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد 26 ، بغداد،2011 .

2- عمر سيدي، خديجة أحمد داود، " دور الأساليب الكمية في فحص التقارير المالية المرحلية " دراسة ميدانية في مكاتب المراجعة في الساحل السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد(5) 2011.

3- عماد سعد محمد الصايغ، حميده محمد عبد المجيد، قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الإستثمارية للشركات المصرية ، مجلة المحاسبة و المراجعة – AUJAA ، العدد الثالث، 2015.

4- عبد الرحمن مرعى، **دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 22 العدد الثاني،2006.

5- عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد الأول، الجزائر،جوان 2007.

6- محمد رمضان ،علي سيف الدولة، **فائدة التقارير المرحلية في تلبية احتياجات المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد السادس، 2018.

7- يزيد تقرارت، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية، العدد 11، الجزء الثاني، الجزائر، 2014.

ثانيا : باللغة الأجنبية :

1) Bernard raffournier, les normes comptables internatinales, economica, paris, 1996.

2) Brahim sansari, analyse financière, maison chihab, bab el oued, Alger, 1996.

3) Stéphan brun, guide d'application des normes IAS/IFRS ceditionberti, Alger, 2011.

ثالثا : من الإنترنت :

1- www.accountingcoach.com.Retrieved

2-https://www.iasplus.com/en/binary/dttpubs/1007canadaias34fr.pdf

3- infotechaccountants.com/topic/12858-/من-هم-المستفيدون-من-التقارير-المالية

4-https://sonatrach.com/organisation .

5- https://www.naftal.dz/fr/index.php/a-propos-de-naftal

6-https://www.naftal.dz/fr/

7- https://www.naftal.dz/fr/index.php/produits/particuliers/carburants-terre

8- https://www.naftal.dz/fr/index.php/moyens

الملاحق

الملحق رقم 01 :

محتوى فصول الميزانية
ميزانية الأصول
السنة المالية المقفلة في .....

الأصول المالية	N إجمالي	N اهتلاكات / أرصدة
الأصول المثبتة (غير الجارية)		
فارق الشراء (ou goodwill)	207	2807 و 2907
التثبيتات المعنوية	20 (خارج 207)	280 (خارج 2807)
		290 (خارج 2907)
التثبيتات العينية	21 و 22 (خارج 229)	281 و282 و291 و292
التثبيتات الجاري إنجازها	23	293
التثبيتات المالية		
السندات الموضوعة موضع المعادلة – المؤسسات المشاركة	265	
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة	26 (خارج 265 و269)	
السندات الأخرى المثبتة	271 و272 و273	
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية	274 و275 و276	
مجموع الأصول غير الجارية		
الأصول الجارية		
المخزونات و المنتجات قيد الصنع	30 إلى 38	39
الحسابات الدائنة – الاستخدامات المماثلة		
الزبائن	41 (خارج 419)	491
المدينون الآخرون	409 مـــــدينون [42 و43 و 44 (خارج 444 إلى 448) 45 و46 و 486 و489]	495 و496
الضرائب	444 و 445 و447	
الأصول الأخرى الجارية	مدين 48	
الموجودات وما يماثلها		
توظيفات و أصول مالية جارية	50 (خارج 509)	
أموال الخزينة	519 وغيرها من المدينين(51 و 52 و53 و 54)	59
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

الملحق رقم 02:

محتوى فصول الميزانية
ميزانية الفصوم
السنة المالية المقفلة في .....

الفصوم	N
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)	101 و108
رأس المال غير المطلوب	109
العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات الدمجية) (1)	104 و 106
فارق إعادة التقييم	105
فارق المعادلة (1)	107
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)	12
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	11
حصة الشركة الدمجة (1)	
حصة ذوي الأقلية (1)	
المجموع I	
الفصوم غير الجارية	
القروض و الديون المالية	16 و 17
الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)	134 و 155
الديون الأخرى غير الجارية	229
المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	15 (خارج 155) 131 و 132
مجموع الفصوم غير الجارية (2)	
الفصوم الجارية	
الموردون و الحسابات الملحقة	40 (خارج 409)
الضرائب	دائن 444 و 445 و 447
الديون الأخرى	419 و 509 دائن [42 و43 و44 (خارج 444 إلى 447) 45 و46 و48]
خزينة الخصوم	519 و غيرها من الديون 51 و 52
مجموع الفصوم الجارية (3)	
المجموع العام للفصوم	

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية الدمجة.

الملحق رقم 03:

محتوى فصول حساب النتائج
حساب النتائج (حسب الطبيعة)
الفترة من ..... إلى.....

	N
المبيعات و المنتوجات الملحقة	70
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	72
الإنتاج الثابت	73
إعانات الاستغلال	74
1 – إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة	60
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	61 و 62
2 – استهلاك السنة المالية	
3 – القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)	
أعباء المستخدمين	63
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	64
4 – إجمالي فائض الاستغلال	
المنتجات العملياتية الأخرى	75
الأعباء العملياتية الأخرى	65
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	68
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	78
5 – النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية	76
الأعباء المالية	66
6 – النتيجة المالية	
7 – النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	695 و 698
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	692 و 693
مجموع منتجات الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	
8 – النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)	77
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)	67
9 – النتيجة غير العادية	
10 – صافي نتيجة السنة المالية	
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)	
11 – صافي نتيجة المجموع المدمج (1)	
و منها حصة ذوي الأقلية (1)	
حصة المجمع (1)	

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملحق رقم 04 :

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسعوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسعوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

الملحق رقم 05 :

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق رقم 06 :

Unité : 826 DISTRICT COM MEDEA
999

BILAN UNITE
Au 31 décembre 2019

Période 13/2019

Page 1

ACTIF						PASSIF			
Rubrique	Note	Mont Brut	Amort/Prov	Mont Net	M. Net N-1	Rubriques	Note	Mont Net	M. Net N-1
### ACTIFS NON COURANTS						### CAPITAUX PROPRES ###			
Ecart d'acquisition (goodwil)						Capital émis (ou compte de l'exloitant)			
Immobilisations incorporelles						Primes et réserves			
Immobilisations corporelles		8 685 771 070.93	5 375 952 671.65	3 309 818 399.28	3 613 526 838.80	Ecarts de réévaluation			
Immobilisations en cours		270 345 741.83		270 345 741.83	464 140 962.07	Résultat net		-743 869 995.91	-934 411 249.24
Immobilisations Financières		31 455 216.76		31 455 216.76	28 111 108.64	Autres capitaux propres			
Impôts différés						TOTAL CAPITAUX PROPRES I		-743 869 995.91	-934 411 249.24
TOTAL ACTIF NON COURANT		8 987 572 029.52	5 375 952 671.65	3 611 619 357.87	4 105 778 909.51				
						### PASSIFS NON COURANTS			
### ACTIFS COURANTS ###						Dettes rattachées à des participations			
Stocks et en cours		556 293 796.77		556 293 796.77	474 788 511.74	Impôts (différés et provisionnés)			
Créance et emplois assimilés						Autres dettes non courantes		15 340 778.97	14 140 778.97
Clients		344 946 627.34	27 355 428.14	317 591 199.20	304 472 685.39	Provisions et produits comptabilisées		142 852 188.00	143 334 702.43
Autres débiteurs		48 869 447.37	8 066 131.58	40 803 315.79	35 073 464.50	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		158 192 966.97	157 475 481.40
Impôts et assimilés		29 780 426.58		29 780 426.58	30 849 281.52	### PASSIFS COURANTS ###			
Autres actifs courants						Fournisseurs et compte rattachés		115 228 485.45	254 608 478.03
Disponibilités et assimilés						Impôts			
Placements et autres actifs financiers						Autres dettes		5 592 021 608.42	5 973 299 346.08
Trésorerie		566 998 995.55	1 514 026.83	565 484 968.72	500 009 203.61	Trésorerie Passif			
TOTAL ACTIF COURANT		1 546 889 293.61	36 935 586.55	1 509 953 707.06	1 345 193 146.76	TOTAL PASSIFS COURANTS III		5 707 250 093.87	6 227 907 824.11
TOTAL GENERAL ACTIF		10 534 461 323.13	5 412 888 258.20	5 121 573 064.93	5 450 972 056.27	TOTAL GENERAL PASSIF		5 121 573 064.93	5 450 972 056.27

Naft-Compta V 2.43.2

الملحق رقم 07 :

Page 1

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

(Par Nature) Au 31 décembre 2019

Unité : 826 DISTRICT COM MEDEA
999

Période 13/2019

Compte	LIBELLE	Note	Exercice N			Exercice N - 1		
			Externe	Interne	Total	Externe	Interne	Total
70	Ventes et produits annexes		3 182 560 563.48	34 280 784.66	3 216 841 348.14	2 725 250 517.18	30 315 057.45	2 755 565 574.63
72	Variation stocks produits finis et en cours		-100 961 524.18	1 515 790.95	-99 445 733.23	-79 193 073.40	1 730 592.22	-77 462 481.18
73	Production immobilisée						250 738.89	250 738.89
74	Subvention d'exploitation							
	1-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**3 081 599 039.30**	**35 796 575.61**	3 117 395 614.91	**2 646 057 443.78**	**32 296 388.56**	**2 678 353 832.34**
60	Achats consomés		842 560 176.80	11 226 932.37	853 787 109.17	871 327 750.92	12 802 789.23	884 130 540.15
61/62	Services extérieurs et autres consommations		415 115 133.93	317 416 986.54	732 532 120.47	386 015 119.45	285 679 507.29	671 694 626.74
	2- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		**1 257 675 310.73**	**328 643 918.91**	1 586 319 229.64	**1 257 342 870.37**	**298 482 296.52**	**1 555 825 166.89**
	3- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (1-2)		**1 823 923 728.57**	**-292 847 343.30**	1 531 076 385.27	**1 388 714 573.41**	**-266 185 907.96**	**1 122 528 665.45**
63	Charges de personnel		1 127 069 374.85	163 494 991.83	1 290 564 366.68	926 186 995.72	138 477 848.69	1 064 664 844.41
64	Impôts, taxes et versements assimilés		116 716 320.74	5 617 443.73	122 333 764.47	74 476 073.33	3 399 492.85	77 875 566.18
	4- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**580 138 032.98**	**-461 959 778.86**	118 178 254.12	**388 051 504.36**	**-408 063 249.50**	**-20 011 745.14**
75	Autres produits opérationnels		20 808 928.88	9 319 425.36	30 128 354.24	35 702 804.14	3 385 492.66	39 088 296.80
65	Autres charges opérationnels		4 107 032.05	1 325 670.56	5 432 702.61	2 657 768.70	3 037 084.85	5 694 853.55
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes		808 593 375.86	19 037 925.13	827 631 300.99	942 733 583.65	13 858 240.09	956 591 823.74
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 179 869.33	1 404 350.99	2 584 220.32	2 957 918.04	3 015 215.21	5 973 133.25
	5- RESULTAT OPERATIONNEL		**-210 573 576.72**	**-471 599 598.20**	-682 173 174.92	**-518 679 125.81**	**-418 557 866.57**	**-937 236 992.38**
76	Produits financiers		346 674.55	3 373 964.36	3 720 638.91	227 738.10	3 811 818.70	4 039 556.80
66	Charges financières		64 712 722.12	704 737.78	65 417 459.90		1 213 813.66	1 213 813.66
	6- RESULTAT FINANCIER		**-64 366 047.57**	**2 669 226.58**	-61 696 820.99	**227 738.10**	**2 598 005.04**	**2 825 743.14**
	7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (5+6)		**-274 939 624.29**	**-468 930 371.62**	-743 869 995.91	**-518 451 387.71**	**-415 959 861.53**	**-934 411 249.24**
695/698	Impôts exigibles sur résultats ordinaires							
692/693	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires							
	8- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-274 939 624.29**	**-468 930 371.62**	-743 869 995.91	**-518 451 387.71**	**-415 959 861.53**	**-934 411 249.24**

Naft-Compta V 2.43.2

الملحق رقم 08 :

TABLEAU DES FLUX TRESORERIE

Page 1

6 DISTRICT COM MEDEA (Méthode directe) 13-2019

999

Code	Libellé	N	Exercice N	Exercice N-1
A1	**Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles**		**82 769 114.00**	**-279 555 982.97**
000000	Virements de Fonds (UNITE) (Solde Nul)			
100001	Encaissement reçus des clients		24 220 913 648.26	24 613 716 371.15
100002	Sommes versées aux fournisseurs		-543 698 925.99	-552 735 200.34
100003	Intérêts et autres frais financiers payés		-5 201 391.60	-5 142 547.10
100004	Impôts sur les résultats payés			
100005	Appel de Fonds Emis			
100006	Appel de Fonds Reçu		1 651 492 794.00	1 375 158 920.00
100007	Sommes versées aux personnels		-1 073 811 931.14	-802 369 343.34
100008	Remontés de fonds Emis		-24 151 980 554.24	-24 870 464 671.52
100009	Remontés de Fonds Reçus			
100010	Etat, collectivités publiques, organismes internat		-9 182 964.00	-1 418 700.00
100011	Autres encaissement pour comptes			
100012	Autres Décaissements pour Comptes			
100013	Valeurs à l'Encaissement		-5 761 561.29	-36 300 811.82
100014	Mouvement financier Inter-Structure (Bitume &DASC)			
A2	**Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires**			
200001	flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
TOTAL A	**Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)**		**82 769 114.00**	**-279 555 982.97**
B1	**Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement**		**-17 293 348.89**	**-15 021 370.71**
300000	Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles < 30 000 DA		-4 640 922.45	-2 349 036.00
300001	Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-12 652 426.44	-12 672 334.71
300002	Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
300003	Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
300004	Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
300005	Intérêts encaissés sur placements financiers			
300006	dividendes et quote-part de résultats reçus			
TOTAL B	**Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)**		**-17 293 348.89**	**-15 021 370.71**
C1	**Flux de trésorerie provenant des activités de financement**			
400001	Encaissements suite à l'émission d'actions			
400002	Dividendes et autres distributions effectués			
400004	Encaissements provenant d'emprunts			
400005	Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
TOTAL C	**Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)**			
500001	Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités (D)			
T=A+B+C	**Variation de trésorerie de la période (A+B+C+D)**		**65 475 765.11**	**-294 577 353.68**
E	**Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice**		**501 523 230.44**	**796 100 584.12**
F	**Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice**		**566 998 995.55**	**501 523 230.44**
V=F-E	**Variation de trésorerie de la période**		**65 475 765.11**	**-294 577 353.68**
R=V-T	**Rapprochement avec le résultat comptable**			

Naft-Compta V 2.43.2

Editer le : 11/03/2020 13:50:15